

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

توجهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر
للفترة (2018-2008)

تحت إشراف الأستاذ:

حمزة طيبي

من إعداد الطالبتين:

- قوادرية زوليخة
- نويوة سمية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ محاضر - -	جامعة مسيلة	رئيسا
حمزة طيبي	أستاذ محاضر - -	جامعة مسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ محاضر - -	جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2019 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

النمل: ١٩

فجر

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذان تعبوا وسهروا ودعوا لي من أجل أن أصل إلى ما أنا عليه..

إلى كل العائلة الكريمة والأقارب...

إلى كل أساتذتي وزملاء الدراسة...

إلى كل نسيه القلم وحفظه القلب...

أهدي هذا العمل المتواضع

...سمية...

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين مصدر السعادة والحنان

إلى كل العائلة الكريمة والأقارب...

إلى كل أساتذتي وزملاء الدراسة...

إلى كل نسيه القلم وحفظه القلب...

أهدي هذا العمل المتواضع

...زوليخة...

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أوصلنا لهذه المرحلة ونور دروبنا بطلب العلم، فله الحمد في الدنيا والآخرة
الشكر والعلافان بالجميل للوالدين الكريمين جمعنا الله وإياهم في جنات الفردوس الأعلى.
نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "حمزة طيبي" على النصائح والإرشادات والتوجيهات
من أجل إتمام هذا البحث، راجين من المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

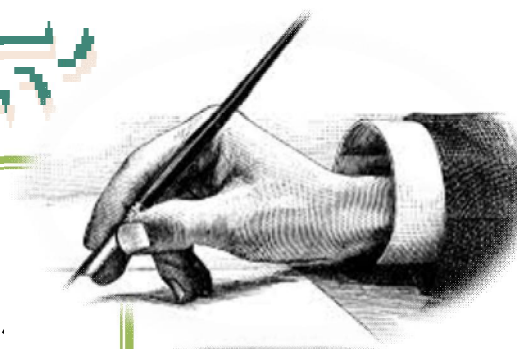
الشكر موصول إلى كل أساتذتنا الكرام في كل الأطوار

شكر موصول لكل من دعا لنا في ظهر الغيب

شكرا شكرا لكل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

زولينة..... سميرة

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال والجداول	
مقدمة عامة	أز
الفصل الأول: الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية	
مدخل الفصل	6
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	7
المطلب الأول: تعريف وأهمية السياسة المالية	7
المطلب الثاني: أدوات واتجاهات السياسة المالية	10
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	15
المبحث الثاني: عموميات حول السياسة النقدية	19
المطلب الأول: تعريف وأهمية وتوجهات السياسة النقدية	19
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية	24
المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية	30
المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	36
المطلب الأول: أساس العلاقة بين السياستين المالية والنقدية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية	36
المطلب الثاني: تفاعل السياستين النقدية والمالية	39
المطلب الثالث: السياسة المالية والنقدية في ظل أنظمة مختلفة لسعر	46

	الصرف
49	ملخص الفصل
	الفصل الثاني: توجهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018
51	مدخل الفصل
52	المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2018
52	المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل أزمة انهيار النفط 2014
64	المطلب الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري وعلاقته بقطاع المحروقات (أسباب وتداعيات)
72	المبحث الثاني: طبيعة السياسة المالية والنقدية في الجزائر 2008-2018
72	المطلب الأول: الاتجاهات المالية والنقدية للفترة 2008-2011
79	المطلب الثاني: الاتجاهات المالية والنقدية للفترة 2012-2015
86	المطلب الثالث: الاتجاهات المالية والنقدية للفترة 2016-2018
94	المطلب الرابع: تقييم الاتجاهات المالية والنقدية في الجزائر 2010-2018
98	الخاتمة
103	قائمة المصادر والمراجع
115	ملخص الدراسة

قائمة الجداول والأشكال

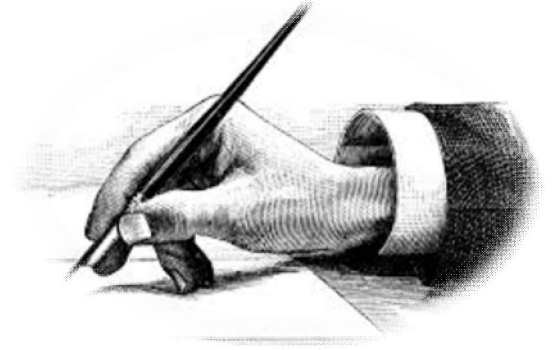


أولاً - قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	اتجاهات السياسة النقدية	01
53	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	02
54	معدلات النمو الاقتصادي 2001-2004	03
56	مضمون البرنامج التكميلي بدعم النمو الاقتصادي	04
59	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	05
94	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	06
95	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	07

ثانياً - قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية	01
23	آلية عمل السياسة النقدية التوسعية	02
25	آلية عمل سعر إعادة الخصم	03
35	الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية	04
44	فعالية السياسة المالية	05
45	فعالية السياسة النقدية	06



مقدمة



1- تمهيد:

إن الاهتمام بفلسفة ومرجعية السياسة الاقتصادية بمختلف مجالاتها تأسس على أهميتها في تحسين وتطوير المجالات المطبقة عليها ولعل الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية بالذات قد اتسع نطاقه بشكل كبير بسبب قوة الحاجة إلى التحسين والتطوير في هذا الجانب كما أن سرعة وعمق التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية تضطر الأطراف الناشطة في المجال الاقتصادي إلى تبني استراتيجيات وتوجيهات محددة لتوفير المناخ الأفضل والأكثر تماشيا مع حجم وطبيعة هذا المحيط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار فقد برز الكثير من المؤسسات - الوطنية والدولية - التي تهتم وتتفاعل مع جملة من التغيرات الاقتصادية - الجزئية والكلية - فيما بينها لرسم السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أصبح هدف هذه الأخيرة التي تشتمل على خزمة السياسات كالسياسة المالية والسياسة النقدية الائتمانية والتجارية وسياسة سعر الصرف بصفة عامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية التي تفرضها الأوضاع الراهنة، والتي تعتبر عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية للكثير من البلدان النامية على غرار الجزائر، واللاحق بركب الدول الصناعية الكبرى، وتعد السياسة النقدية (مجال تأثيرها هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة) والسياسة المالية (فمجال تأثيرها هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق العام) من أكبر السياسات تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وباعتبار السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية، وهما يمثلان العناصر الأساسية للاقتصاد للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا مما يستلزم وجود توافق بين الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب السلطات النقدية والتدابير والإجراءات المتخذة من جانب السلطات المالية بشكل يضمن عدم التعارض في أهداف كل منهما لأجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

2-التساؤل الرئيسي:

مما أسلفناه يبرز جليا التساؤل الرئيسي: فيما تتجلى أهم توجهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008- 2018 ؟

وفي فك هذا التساؤل الرئيسي تسبح عدة أسئلة فرعية، نذكر من بينها:

- ما موقع السياسة النقدية والمالية من السياسة الاقتصادية الكلية ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية ؟ وما انعكاسات درجة التنسيق بينهما على تحقيق تكامل في ظل تغير وضعية الاقتصاد (ركود/ تضخم) ؟
- ما طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ؟ وما انعكاسات درجة التنسيق بينهما على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " مربع كالدور " ؟
- كيف تساهم توجهات السياسة المالية والنقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية " مربع كالدور " ؟
- ما هي مختلف الأدوات المتخذة من قبل السلطات المالية والنقدية لتحقيق توازن الاقتصاد الجزئي وتصحيح اختلالاته على المستوى الكلي ؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: إن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ضرورة حتمية في سبيل بلوغ معدلات حسنة من النمو الاقتصادي، تشغيل كامل، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات؛

لقد أسهمت السياسة المالية والنقدية المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

الفرضية الثانية: تهدف السياسة المالية والنقدية إلى الحفاظ على الحالة التوازنية للاقتصاد عن طريق التأثير على عوامل العرض والطلب، كما تؤثر بواسطة أدواتها على مختلف المتغيرات المكونة للنشاط الاقتصادي؛

الفرضية الثالثة: بالرغم من خضوع العديد من البلدان النامية، ومن بينها الجزائر إلى البرامج التصحيحية المسطرة من قبل الهيئات الدولية والهادفة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ودعم السياستين المالية والنقدية بالدرجة الأولى إلى أنه لا تزال هذه الأخيرة تعاني من نقاط ضعف كثيرة مما يجعل الاقتصاد الوطني في حالة اللاتوازن.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كون أن السياسة المالية التي تنفذها الحكومة والسياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي، من أهم السياسات الاقتصادية التي تدير اقتصاديات الدول، حيث جادت أهمية التعاون بينهما وتسلط الضوء على دورها بحثا عن التوجهات والأدوات التي من خلالها تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

5-أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على بعض المفاهيم والأفكار حول السياستين المالية والنقدية في إدارة وتحقيق الأهداف حسب النظرية الاقتصادية الكلية؛
- التركيز على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- التعرف على أدوات السياسة النقدية وكيف يمكن تعديلها للوصول إلى الأهداف النهائية، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية وإشكالية طبع النقود الغير مبرر في الاقتصاد الجزائري؛

- تحديد مسار توجهات السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري 2008 - 2018 مع الأخذ بعين الاعتبار أثر أزمة انهيار النفط 2014.

6- حدود الدراسة:

بهدف معالجة إشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

• الحدود المكانية:

تم دراسة توجهات السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري لأن هذا النوع من الدراسات متباين من دولة لأخرى سواء أكانت متقدمة أو نامية، ومردّه اختلاف حجم ونوع النظم الاقتصادية السائدة في كل دولة.

• الحدود الزمانية:

امتدت فترة الدراسة من 2008 إلى سنة 2018 أي لمدة 10 سنوات تتخللها أحداث متنوعة شهدها الاقتصاد الجزائري.

سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة (2008-2018) وقد اختيرت هذه الفترة على أنها شهدت تنوع المشاكل الاقتصادية مما يستدعي تنوع السياسات المالية والنقدية لمعالجتها.

7- منهج الدراسة:

نحاول استخدام المناهج المتعددة في الدراسات الاقتصادية عموماً، وخاصة المنهج الوصفي والتحليلي، حيث نعتمد على المنهج الوصفي في استعراض الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية كما نستخدم المنهج التحليلي وذلك لاستخلاص نوعية توجهات السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد للفترة (2008-2018).

8- الدراسات السابقة:

• دراسة مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990 - 2004)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كانت فيها إشكالية على النحو التالي:

- هل تمكنت السلطة المالية من خلال إيراداتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام ؟

- السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أن السياسة المالية المعاصرة قد تطورت جوهرية وأصبحت أداة الدول للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي.

- وجود أهمية شديدة للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر، بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما، وعدم إعاقة إحداها للآخرى في الوصول إلى هذه الأهداف، وأن عدم التنسيق بين السياستين له أثر في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الاقتصادي العام.

• حسين كشيتي: إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر (2000-2009)، مذكرة ماجيستر، فيها إشكالية بعنوان على النحو التالي:

كيف تساهم السياسة النقدية والمالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وإعادة التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2009) ؟

- إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها كل من السياسة النقدية والمالية يتطلب وضع حد للتضارب القائم بينهما، كما أن بلوغ هذه الأهداف بشكل فعال يتطلب تفعيل أدوات كل من السياستين.

- يعد إصلاح كل من السياسة النقدية والمالية أحد المجاور الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وكان قانون النقد والقرض 90-10 نقطة لبداية هذه الإصلاحات، لتعرف بعدها الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم بصور هذا القانون استعملت من خلالها خليط متجانس من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الاقتصاد وذلك نتيجة للسيطرة التي كانت تفرضها الخزينة العمومية على بنك الجزائر.
- إن الطابع الريعي للاقتصاد الوطني يجعل التوازن والاستقرار الاقتصادي رهينة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما يجعله دائما عرضة للصدمات الخارجية ومحل انتقاد دائم من قبل المؤسسات المالية الدولية.
- شليق عبد الجليل: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر (1990 - 2014)، أطروحة دكتوراه فيها إشكالية بعنوان :
ما مدى أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في صياغة سياسة اقتصادية متكاملة تؤدي إلى ضبط المؤشرات الكلية لمنظومة التوازن الاقتصادي في الجزائر.
حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:
- إن قاطرة الإيرادات العامة في الميزانية العامة للجزائر كانت بدون الجباية البترولية، ولقد كانت هناك محاولة من الحكومة الجزائرية لتعزيز موقع الجباية العادية من خلال تبني عدة إصلاحات اقتصادية مست عمق النظام الضريبي الجزائري، وباعت بفشل ذريع ولم يكن للضريبة العادية أن تحل محل الجباية البترولية، لكن الاعتماد الكلي على الجباية البترولية في تشكيل الإيرادات العامة، أحدث اختلالات في بنية هذه الأخيرة بسبب تقلبات في السوق النفطية.
- تبنى بنك الجزائر تطبيق منهج استهداف التضخم الذي يعد بمثابة آلية مهمة تعزز من كفاءة عملية التنسيق، حيث يساهم في إضفاء الاستقلالية على أداء بنك الجزائر،

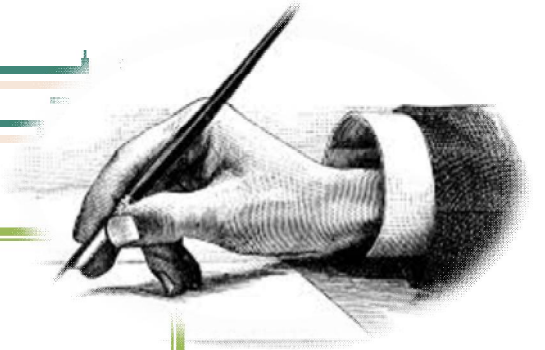
والحد من الاقتراض المباشر لأغراض تمويل العجز المالي، لكن ارتفاع السيولة النقدية هو ما يبرر مخاطر التضخم وتراجع نظام استهداف التضخم.

9- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الجانب النظري للدراسة والذي كان بعنوان "الإطار النظري للسياستين النقدية والمالية " حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان ماهية السياسة المالية، أما المبحث الثاني كان بعنوان عموميات حول السياسة النقدية، المبحث الثالث تحت عنوان التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.
- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى الجانب التطبيقي للدراسة والذي كان توجهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال لفترة (2008 - 2018) وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008 - 2018)، أما المبحث الثاني كان بعنوان توجهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال لفترة (2008 - 2018).

الفصل الأول



الإطار النظري للسياستين

المالية والنقدية

مدخل الفصل:

يستقطب موضوع السياسة المالية والنقدية حيزا متزايدا من اهتمام رواد الفكر الاقتصادي، ومن طرف صانعي السياسة ومتخذي القرار في معظم بلدان العالم حيث ظهرت معالم هذه السياسة في البداية مع مجيء المدرسة الكلاسيكية هذه الأخيرة التي عجزت عن إخراج النظام الرأسمالي كمن أزمة الكساد العالمي لسنة (1992)، لتظهر على أنقاضها مدرسة جديدة " المدرسة الكينزية " التي أحدثت ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي، لكن سرعان ما فشلت هذه المدرسة لتحل محلها " المدرسة النقدية المعاصرة " التي حاولت الاستفادة مما توصل إليه الفكر الكلاسيكي والكينزي على حد سواء.

وبعد أن تجسدت أسس ومعالم كل من السياستين النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر أصبحت كل سياسة تساهم وبشكل كبير في رسم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتختلف طبيعة وأهداف السياستين من دولة لأخرى تبعا لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولإحاطة بجوانب هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: عموميات حول السياسة النقدية.

المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

المبحث الأول: أهمية السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، هذا لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المختلفة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر على مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

المطلب الأول: تعريف وأهمية السياسة المالية

أولاً- تعريف السياسة المالية

- تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة تستطيع من خلال تكييف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة، والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة العامة.¹
- إن مفهوم السياسة المالية بشكل موسع وشامل يرتبط بكل الجهود المبذولة من قبل الحكومة للمحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي والتأثير فيها وتأتي أهميتها من كونها ترتبط بالضرائب ومجالات الإنفاق الحكومي على مختلف أوجه القطاعات الخدمية مثل: الصحة، الإنشاءات، إلخ.²
- هي برنامج عمل تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتحقيق أهداف المجتمع.³
- توجه السلطات العامة لبلد ما لإيرادات والنفقات الحكوميتين، وبما يتضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة، خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة.⁴

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص99.

² بلعباس رابح، محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي مقدمة لطلبة الماستر1، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص21.

³ حامد عبد المجيد وراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص61.

⁴ هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص267.

- يقصد بها استخدام السياسات الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة، قصد التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب.¹
- هي مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.²

ثانيا - أهمية السياسة المالية

تستخدم السلطات المختصة في أي دولة السياسة المالية لإيجاد وتوفير البنية الاقتصادية المستقرة، من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة تتلاءم مع القدرات الإنتاجية المتاحة وتركز السياسة المالية على تحقيق وتقليل الآثار السلبية التي تنجم عن تقلبات وتذبذبات الدورة الاقتصادية، وتهتم السلطات المعنية برسم سياسات مالية تكون ذات تأثير وتوجهات الأمد القصير، وذات تأثيرات سريعة ومباشرة في الأمد الطويل مثل زيادة وتعزيز القدرات الإنتاجية بالتركيز على تطوير وتحسين الموارد البشرية والموارد المادية.³ يختلف مفهوم السياسة المالية وتتفاوت أهميتها لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا عنها في البلاد النامية.⁴

1- أهمية السياسة المالية لدى الدول المتقدمة:

هي دول ذات مجتمعات استكملت أساليب نموها الاقتصادي، ويكون الشغل شاغل للسياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج أقل مما

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمعرفي، الجزء الثاني، إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية المقاربة الكمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص187.

² فاطمة الزهراء خبازي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " المربع السحري لكالدور "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث حول: اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات، جامعة الجبلاني بونعامة خميس مليانة، الجزائر، في الفترة من 11-10 أكتوبر 2017، ص309.

³ يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية " بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008 "، ط1، دار وائل للنشر، فلسطين، 2015، ص ص 51-52.

⁴ خبابة عبد الله، أساسيات اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الجامعة الجديدة -مسيلة- الجزائر، 2015، ص22.

هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة صار لازماً على الحكومة تعديل مستوى إنفاقها بما تحصل عليه من ضرائب وإيرادات أخرى.

2- أهمية السياسة المالية لدى الدول النامية

هي دول لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد، وهي بالكاد تهيئ لمتوسط سكانها قدراً من حاجات وأسباب الرفاهية، وفي هذه الدول تقوم السياسات المالية على تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتصب الحكومة جل اهتمامها في سبيل رفع الدخل الحقيقي للفرد وكذلك خلق الاستثمارات وتوظيفها لزيادة موارد المجتمع.

ومن هذا يتضح لنا أنه بينما تسعى السياسة المالية جاهدة في الدول المتقدمة لإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد إذ بها في البلاد النامية تسخر كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لتعجيل التنمية الاقتصادية.

إن أهمية التأثيرات للسياسة المالية في سياق الانفتاح الاقتصادي ونمو كبير في حجم التبادل التجاري وارتفاع حجم التدفقات المالية بين الأسواق المالية الدولية هو تأثيرها على الميزان التجاري وبالتالي على صادرات وواردات البلد، ففي حالة الركود مثلاً قررت الحكومة استخدام السياسة المالية لإنعاش الاقتصاد بزيادة إنفاقه وتمويله عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية المحلية فإن التأثير الأولي لهذه السياسة هو زيادة الطلب على الأموال مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة بالبلد مقارنة مع البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى نشوء مراكز جذب الأموال في الدول التي ترتفع في ها معدلات الفائدة.¹

إن أدوات السياسة المالية متمثلة في السياسة الضريبية (تعد مدخرات، توجيه المدخرات وإعادة توزيع الدخل ...) والسياسة الإنفاقية والتي تعتبر من مكونات الموازنة العامة تؤثر في الاقتصاد، وفي إحداث الغير الضروري للبنان الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية فالسياسة المالية هي من أدوات الموازنة وكيفية تنظيم هذه الأدوات فنيا بشكل يتماشى

¹ فتي مايا، المالية وآثارها على نظام الصرف، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص349.

والأوضاع الاقتصادية وأن اختيار عناصر السياسة المالية غالبا ما يتأثر بالقرار السياسي لنظام الحكم.¹

تعتبر السياسة المالية علاجا فعالا للزيادة في الطلب الفعال عن السياسة النقدية كما أنه تتميز بأنها أقل خطورة، وعليه فإن اللجوء إلى السياسة المالية مصحوبة بأساليب السياسة النقدية قد يؤدي التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار ويتطلب هذا الأمر إتخاذ الإجراءات التالية:

- أن تستهدف السياسة المالية في المقام الأول العمل عللا خلق فائض تضخم في الميزانية ويتطلب ذلك بدوره تخفيض الإنفاق الحكومي إلى أقل مستوى ممكن، كذلك مقاومة أي ضغط يستهدف زيادة الأجور ازديادا تضخميا (زيادة الأجور مصحوبة بزيادة الإنتاج ، تستهدف الحد من قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات بالتقسيت.²

المطلب الثاني: أدوات واتجاهات السياسة المالية

أولا- أدوات السياسة المالية

يمكن التمييز بين ثلاث أدوات للسياسة المالية والتي بواسطتها تستطيع الدولة من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي، وهي كالتالي:

1- النفقات العامة

ترجع أهمية هذه الأخيرة لكونها الأداة التي تبين برنامج الحكومة في شتى الميادين.

1-1-تعريف النفقة العامة:

هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد هيئاتها بقصد إشباع حاجة عامة.³

وعليه يمكن تلخيص عناصر الإنفاق العام إلى ثلاث عناصر وهي:⁴

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص85.

² غزة قنلوي، أساسيات في النقود والبنوك، ط1، دار العلم للنشر والتوزيع بالغيوم، 2015، ص ص 82-83.

³ لماسي محمد الأمين، دراسة وتحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2000)، باستخدام طرق التحليل العالمي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002، ص04.

⁴ رشيد بوعافية، السياسات الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر - دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر (3)، 2011، ص80.

- الإنفاق العام مبلغ نقدي؛
- الإنفاق العام يقوم به شخص عام؛
- الإنفاق العام يقصد به نفع عام.

1-2- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تؤثر النفقات العامة في عدة مجالات اقتصادية من بينها:¹

- **تأثير النفقات على الاستهلاك:** يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، وكذلك من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالا يتقاضون أجورا تذهب إلى الاستهلاك.
- **تأثير الإنفاق العام على الاستهلاك:** تتجلى في أن النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال العينية، التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري، تقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، تؤدي النفقات العامة الاجتماعية(نفقة مخصصة لإنتاج الخدمات العلمية الطبية، الثقافية، التعليمية، إعانات اجتماعية)، إلى زيادة الناتج الوطني.
- وتؤدي أيضا النفقات العامة على الدفاع والأمن والعدالة والاستقرار وكذا الإعانات الممنوحة للمشروعات الاقتصادية إلى رفع أرباحها وبالتالي رفع مقدراتها الإنتاجية.
- **التأثير على توزيع الدخل:** حيث أن النفقات العامة على الخدمات والمشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المنخفض، تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.
- **التأثير في مجال مكافحة البطالة:**زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة يؤدي إلى استحداث وظائف، واستيعاب بعض عاطلين عن العمل.

¹ نصر الدين أحمد، تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر (3)، 2014، ص109.

2- الإيرادات العامة

2-1- تعريف الإيرادات العامة

يلزم للقيام بالنفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطيتها وتحصل الدولة على هذه الأخيرة من ثلاث مصادر هي إيرادات الدولة على مشروعاتها الاقتصادية، الرسوم نظير تقديم خدمات عامة، الإيرادات السيادية (ضرائب)، الائتمان.¹

لقد تبدلت النظرة إلى لضرائب وأصبحت تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لا لمجرد الحصول على الإيراد المالي للموازنة العامة للدولة فحسب بل لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.²

الإيرادات العامة هي مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية من ذلك، سواء كانت قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.³

2-2- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

هناك العديد من الآثار الاقتصادية نذكر منها:⁴

- **الأثر على الاستهلاك والإنتاج:** إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الإنتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر خلال فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية.
- **الأثر على الادخار والاستثمار:** إن فرض الضريبة ذات الصنف التصاعدي يقلل من القدرة على الادخار والعكس فإن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية

¹ ضيف أحمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين محلولة ومقترحة، مطبوعة في العلوم الاقتصادية، موجهة لطلبة السنة الثانية كل الشعب، جامعة كلي محند أولحاج، البويرة، 2018، ص 88.

² عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 158.

³ عبد المطالب عبد الحميد، سلسلة للدراسات الاقتصادية- السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي- تحليل كلي.

⁴ نصير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

يزيد من الادخار إن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار.

- **أثر الضرائب على كسب العمل:** في حالة فرض الضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، ما يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما أقتطع كضريبة، أما حالة الدخل المرتفعة قد يؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عله إطلاقاً.

3- الموازنة العامة

3-1- تعريف الدين أو القرض العام:

هو المبالغ التي تقترضها الدولة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى من الأفراد، الهيئات الخاصة الوطنية والأجنبية أو من المؤسسات الدولية مع التعهد بتسديد أصل لدين ودفع الفوائد عن مدته وفقاً لشروط العقد.¹

3-2- قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة:

تخضع هذه الأخيرة إلى أربعة قواعد أساسية وهي:²

- **قاعدة السنوية:** يقصد بقاعدة السنوية أن مدة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الموازنة تحدد بسنة واحدة، قد يختلف تاريخ بدئها وانتهائها من بلد لآخر.
- **قاعدة وحدة الموازنة:** يقصد بها أن يتضمن مشروع الموازنة العامة كافة إيرادات ونفقات الدولة المقدرة تفصيلاً في وثيقة واحدة، الأمر الذي يسهل أكثر التعرف على المركز المالي للدولة ويسمح للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الموازنة العامة للدولة وسياساتها المالية.

¹ معظ الله أمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص44.
² نصير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-112.

- قاعدة الشمولية "العمومية": يقصد بها إظهار تقديرات كافة نفقات وإيرادات الدولة دون إنقاص أي جزء منها، وبدون أية مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات.
- قاعدة توازن الموازنة: يقصد بها أن تتعامل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها خلال السنة المالية دون زيادة أو نقصان، ولقد كانت هذه القاعدة في ظل الفكر التقليدي تعني التوازن الكمي أو الحسابي بمعنى أن تكون نفقات الدولة في حدود مواردها العادية، ورفض حدوث أي عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة.

تسمح هذه الأدوات بإعادة توزيع كمية النقود في المجتمع بين الحكومة وبين الأفراد والمشروعات، والذي ينعكس أثره في تخفيض الزيادة في الطلب على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني والاستقرار في المستوى العام للأسعار.¹

ثانيا: اتجاهات السياسة المالية

هناك اتجاهان للسياسة المالية اتجاه توسعي واتجاه انكماشى، وحسب وضع وحالة الاقتصاد الوطني يتم اتخاذ الاتجاه المناسب، وفيما يلي نشير لهذين الاتجاهين:²

1- الاتجاه التوسعي(السياسة المالية التوسعية): يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود والكساد أي انخفاض مستوى التوظيف وتراجع معدل نمو الناتج: مما يعني قصور الطلب الكلي، لذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة تشغيل الموارد العاطلة وارتفاع مستوى التوظيف مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل. ويتم ذلك من خلال :

- زيادة الإنفاق العام (سياسة إنفاق عام توسعية)؛

- تخفيض الضرائب؛

¹ أسماء مغاليف، محددات التضخم في الجزائر مقارنة بدوال لاستهلاك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2017، ص81.

² أسماء ناويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2014، ص13.

- المزج بين الأداتين معا.

2- الاتجاه الانكماشى (السياسة المالية الانكماشية): يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدلات التضخم بحيث يكون هذا ناتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعليه يتطلب هذا الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة أثر فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويتم هذا من خلال:¹

- تخفيض الإنفاق العام(سياسة إنفاق عام انكماشية)؛

- زيادة الضرائب؛

- المزج بين الأداتين معا.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية كسياسة من السياسات الاقتصادية الكلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية:²

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفاً صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق أفضل نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

كما تستخدم الدولة السياسة المالية من أجل تصحيح المسار العام للاقتصاد والقضاء على الإغراق الناشئة في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، بحيث تستطيع الدولة

¹ أسماء ناويس، مرجع نفسه، ص13.

² نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية- الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص46.

زيادة الإنتاج عن طريق تخفيض الضرائب على الأنشطة التي لا تتجه لها عناصر الإنتاج لدى القطاع الخاص، وبنفس الوقت ترفع الضرائب على قطاعات أخرى لا ترغب الدولة في تشجيعها وذلك للحصول على إيرادات تعويضية بدلا من اللجوء إلى التمويل بالعجز.¹

ثانيا - تحقيق الاستقرار في الأسعار:²

يجدر التنويه هنا أن الاقتصاديات المعاصرة تنطوي على بعض العوامل المالية التي تعمل تلقائيا على الحفاظ على الاستقرار وهي تعمل على تخفيف حدة التراجع أو الانتكاس في الاقتصاد من خلال خلق عجز ذاتي أو تلقائي في الموازنة العمة للدولة كما تعمل على كبح التضخم من خلال خلق فائض ذاتي في الموازنة وهكذا فإن هذه العوامل تساعد في الحفاظ على النظام الاقتصادي في وضع توازن دون تدخل أو محاولة السيطرة من الإدارة المالية.

يتضمن الاستقرار الاقتصادي تقلب المستوى العام للأسعار بشكل حاد سواء بالارتفاع (التضخم) أو الانخفاض، ويفضل المجتمع الاستقرار في الأسعار ذلك أن هذه الأخيرة هي المقياس الذي يتم على أساسه تحديد القيم الاقتصادية وتؤدي التغيرات المستمرة والحادة إلى نوع من الاضطراب في العقود والاتفاقيات الاقتصادية، كذلك أن الأسعار وظيفة هامة وخاصة في ظل اقتصاديات السوق، التي تحدد فيها الأسعار بظروف العرض والطلب، تقوم الأسعار في هذه الظروف بوظيفة السماح للاقتصاد القومي بتخصيص أو استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.³

ثالثا - تحقيق عدالة اجتماعية

إن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفا ماليا يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل

¹ الشيخ أحمد ولد الشيبان، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 31.

² صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، جامعة اليرموك، الأردن، 2000، ص ص 190-191.

³ محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 173-174.

المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الاختلال الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث الاختلال وهذا الأمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى، حيث أصبح ترشيد الإنفاق العام من أهم الأهداف حيث ينطوي على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية وذلك من خلال سياسة الدعم، الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورعاية المسنين في إطار الهدف العام ألا وهو توزيع الدخل الصالح للطبقات الفقيرة، والعمل على الرفع من مستوى معيشتها بالقدر الذي يزيد من رغبة وقدرة هذه الطبقة على العمل، ومن ثم يساهم في زيادة إنتاجية الطاقات البشرية المعطلة.¹

تؤثر الضريبة كذلك على البنية الاجتماعية فقد تكون سببا في زيادة حدة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية عندما تفرض على السلع والخدمات الضرورية نظرا لارتفاع عبء هذه الضرائب على الطبقات الفقيرة أثر مما هو عليه الحال على الطبقات الغنية، لذلك فإن هذه الضرائب تمنع الادخار عن الطبقات الفقيرة، بينما ينقص الادخار بالنسبة للطبقات الغنية فقط.²

رابعا - تحقيق النمو الاقتصادي

إن استخدام أدوات السياسة المالية يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب إذ تؤدي هذه الآلية إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الدخل عبر عمل (المضاعف) ومن ثم تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج القومي الإجمالي أي قيام السياسة المالية بتعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والقيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من

¹ هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2000، ص 24-25.

² محمد خير العكام، المالية العامة، ط1، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2017، ص 235.

حواجز وضمانات مالي للجهود إلى عمار اقتصادياتها ورغبتها في تحقيق النمو في طاقاتها الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ورفع إمكانات الإنتاج إلى الأعلى.¹

ويمكن تلخيص أهداف السياسة المالية الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:²

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أبرز معالم هذا الهدف وهو مكافحة البطالة والتضخم؛
 - تحقيق توازن مرغوب عند التشغيل الكامل الكفؤ لموارد وعناصر الإنتاج في المجتمع؛
 - تحقيق الاستقرار والعدل الاجتماعي بالتركيز على قضايا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع؛
 - يعتبر الهدف الوسيط للسياسة المالية هو التأثير في عناصر الإنفاق الكلي (الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي)
- لذلك فإن الهدف الوسيط للسياسة المالية هو تحفيز الطلب الكلي في حالة قصور وتحجيمه في حالة الفائض، مما يمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تأثر أدوات السياسة النقدية من خلال الطلب الكلي بانخفاض أو الارتفاع باستخدام الإنتاج وهذا لا يعني جمودها أو ثباتها، بل يعني عدم الارتفاع بمعدلات كبيرة وباستمرار، لأن هذا الارتفاع يؤثر على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود، هذا لابد من تأمين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم والانكماش.

¹ رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، ط1، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 80-81.

² محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 214.

المبحث الثاني: عموميات حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة وتمارس عملها من خلال التأثير على حجم العرض النقدي بما يتلائم والظروف الاقتصادية السائدة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية وتوجهات السياسة النقدية

أولاً: تعريف السياسة النقدية

عرفت هذه الأخيرة عدة تعارف اختلفت في الشكل وتوحدت في المضمون، ونذكر من بينها ما يلي:

- يقصد بالسياسة النقدية جملة الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على حجم الكتلة النقدية الموجودة في اقتصاد البلد، وذلك بغية تحقيق أهداف معينة.¹
- السياسة النقدية هي كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر على حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع الغير مصرفي سواء كانت عملة أم ودائع أم سندات حكومية.²
- تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين.³
- هي الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على حجم النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.⁴
- السياسة النقدية المثلى هي العملية التي من خلالها يمكن للسلطات النقدية في البلد أن تسيطر على عرض النقد وذلك من خلال استهداف التضخم ومعدلات الفائدة وسعر الصرف من أجل ضمان الاستقرار المالي والثقة في العملة المحلية.⁵

¹ فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 172.

² عدلية العلواني، الميسر في الاقتصاد النقدي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 113.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقديمية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 53.

⁴ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، ط1، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 63.

⁵ أحمد حسين تبال، عثمان فلاح مهدي، العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المثلى ومؤشرات الاقتصاد المالي في الاقتصاد العراقي للفترة 2005-

2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 21، 2018، ص 108.

- هي مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تتفدها السلطات النقدية للتحكم بعملية عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار.¹

ثانيا: أهمية السياسة النقدية

هناك العديد من التطورات المختلفة التي طرأت على المفاهيم العمة للسياسة النقدية من هذا هو محاولة فهم الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية من التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، فالبنك المركزي يستطيع أن يؤثر بإجراءاته المختلفة على حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك وهذه الإجراءات تكون عن طريق إعادة الخصم عمليات السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي الإجباري، وتنعكس آثار هذه الإجراءات على عرض النقد وعلى أسعار الفائدة السائدة وعلى الائتمان المصرفي.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تسمح للبنك المركزي ممثلا السلطة النقدية بالتدخل باستخدامه كل آلياته النقدية قصد التأثير على حجم الائتمان.

يمكن تصور ملامح السياسة النقدية من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك بالتأثير على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، فضلا عن ذلك فإن السياسة النقدية لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع تدابير السياسة المالية.³

تكمن أهمية السياسة النقدية في زيادة وتعبئة الموارد الحقيقية لتمويل المشاريع ذات المردودية العالية، فأهدافها في الدول المتقدمة تختلف عن أهدافها في الدول النامية.⁴

1-أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول المتقدمة:

¹ محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 256.

² سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016، ص 35.

³ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 240.

⁴ سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مطبوعة محاضرات غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص ص 140-141.

يتمثل الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في الدول المتقدمة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق حجم من الإنتاج في مستوى الاستخدام الأمثل والشامل؛
- العمل على الثبات واستقرار الأسعار؛
- تحقيق التوازن الخارجي كاستقرار سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية في مستوى الاستخدام الأمثل.

2- أهمية السياسة النقدية بالنسبة للدول النامية:

تكمن أهمية الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في الدول النامية، من خلال خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل الذاتي اللازم لها وهو ما يتطلب تطوير أجهزتها المصرفية ووضع السياسات المناسبة لتنظيم هذه الأجهزة وتوجيه نشاطها نحو خدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

ثالثا: توجهات السياسة النقدية

في هذا الصدد يمكن التمييز بين اتجاهين للسياسة النقدية هما:

1- السياسة النقدية الانكماشية

يهدف هذا النوع من السياسات إلى علاج التضخم أي الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات، وهناك من يرى أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق استقرار الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف والعمالة.¹

2- السياسة النقدية التوسعية

¹ ابن البار أحمد، بن السيلان أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والمالية.

تهدف في مجملها إلى علاج الركود أو الانتعاش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي أي زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السل الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.¹

الجدول(01): اتجاهات السياسة النقدية

السياسة النقدية	توسعية	انكماشية
حالة الاقتصاد السائدة	حالة ركود(الاستثمار > الادخار)	حالة راج(الاستثمار < الادخار)
هدف البنك المركزي	زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري	تقييد الطلب الاستهلاكي والاستثماري
آلية التنفيذ	- زيادة عرض النقود - تخفيض سعر الفائدة	- تقليل عرض النقود - رفع سعر الفائدة
الاستخدام	- معالجة البطالة - تشجيع النمو الاقتصادي	- معالجة التضخم - الحد من التوسع في الإنتاج
الآثار	ارتفاع مستوى الأسعار	زيادة عبء مديونية الشركات

المصدر: عبد الحليم غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الإصدار الأول - إلكتروني،

مطبوعات Kiepubications، 2018، ص84.

يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية بهدف التأثير على عرض النقد ومن ثم النشاط الاقتصادي بشكل علم، ويتم استخدام هذه الماد بالتحديد لمواجهة الفجوة التضخمية (تنتج هذه الأخيرة نتيجة ارتفاع الطلب الكلي على العرض الكلي، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يتم استخدام السياسة النقدية

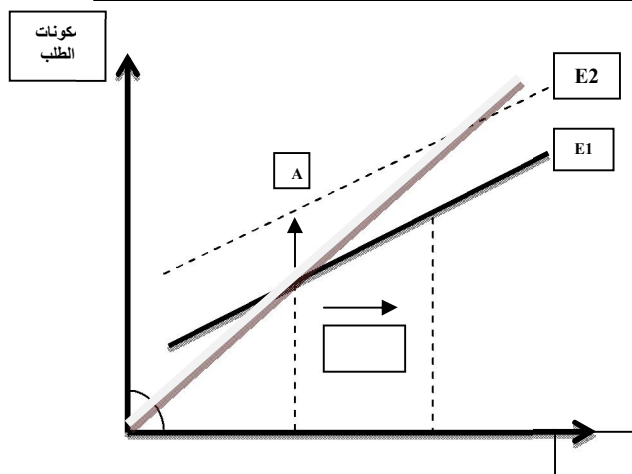
¹ المرجع نفسه.

الانكماشية) والفجوة الانكماشية (تنتج هذه الأخيرة بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي يتم استخدام السياسة النقدية التوسعية.¹

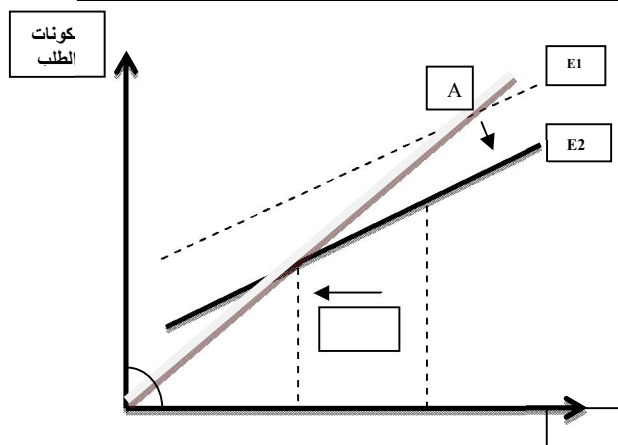
وتتمثل آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية - أي علاج الفجوة التضخمية- في استهداف تخفيض العرض النقدي من خلال إتباع أدوات السياسة النقدية ويترتب عن ذلك نقص عرض النقود من (ML) إلى (MS') وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة التوازني من (r1) إلى (r1') ارتفاع هذه الأخيرة يترتب عليه انخفاض حجم الاستثمار من (I1) إلى (I1') وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي (MD) إلى أسفل وبالتالي ينخفض مستوى الدخل القومي التوازني إلى أن يصل إلى المستوى الجديد المحتمل للدخل التوازني.²

أما آلية عمل السياسة النقدية التوسعية -أي علاج الفجوة الانكماشية- فتتمثل في استخدام أدوات السياسة النقدية لاستهداف عرض النقد في حالات الكساد والركود؛ فيزداد من (ML) إلى (MS') وبالتالي ينخفض سعر الفائدة التوازني من (r1) إلى (r2) وهو ما يترتب عليه زيادة حجم الاستثمارات من (I1) إلى (I2) هو ما يؤدي إلى زيادة منحنى (E) وبالتالي التخلص من نقص الطلب الكلي ومنه تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.³

الشكل (2): آلية عمل السياسة النقدية التوسعية



الشكل (1): آلية عمل السياسة النقدية الانكماشية



¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود البنوك، ط2، دار الفكر ناشرون موزعون، عمان، 2014، ص ص 198-199.

² مصطفى يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص330.

³ مرجع نفسه، ص ص 327-328.

المصدر: مصطفى يوسف الكافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 239-332.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت تصرف السلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وهي تنقسم إلى أدوات كمية وأدوات نوعية.

الفرع الأول: الأدوات للسياسة النقدية

تسمى أيضا الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية حيث تستهدف تحديد الحجم الكلي للقروض الممنوحة دون التأثير على تخصيصها بين أنواع الاستعمالات المختلفة تتمثل أساسها في:

أولاً- سياسة إعادة الخصم

سعر الخصم هو السعر الذي تخضع به المصاريف التجارية، الأوراق التجارية التي يقدمها عملائها.¹

وتسمى أيضا سياسة سعر الفائدة، ويعتمد البنك المركزي من خلالها إلى الرفع أو خفض في سعر الفائدة من أجل التأثير على حجم الائتمان، فعندما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية يخفض من معدل إعادة الخصم وعلي العكس، يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك على منح الائتمان، وتدفع هذه الأخيرة فائدة عندما تطلب التمويل من البنك المركزي مقابل رهن سندات حكومية أو غيرها.²

¹محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص177.

²سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، مصر، 2018، ص214.

الشكل رقم (03): آلية عمل سعر إعادة الخصم¹



المصدر: يسعد عبد الرحمان دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية- دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص 85.

ثانيا - سياسة السوق المفتوحة

¹ حسين رحيم الاقتصاد المصرفي، مفاهيم، تحاليل، تقنيات، ذ1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 111.

هي قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أذونات الخزينة الحكومية أو المضمونة من الحكومة قصيرة أو طويلة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات.¹

وتحدد سياسة السوق المفتوح آثارها على حجم السيولة، مثلها في ذلك مثل معدل إعادة الخصم

• عندما يتدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا للسندات فإنه يؤثر مباشرة على حجم السيولة لدى البنوك التجارية.

• عندما يتدخل مشتريا للسندات تنخفض أسعار الفائدة نظرا لتزايد الطلب على السيولة ففي الحالة الأولى ينتظر زيادة التوسع في منح القروض لانخفاض تكلفتها على عكس الحالة الثانية التي يتقلص فيها منح القروض لارتفاع تكلفتها.²

وهنا ثلاثة شروط أساسية لضمان فعالية السوق المفتوحة وهي:³

- مدى توفير السندات الحكومية (كما ونوعا)؛
- مدى توفير سوق نقدية نشطة لتداول الأوراق التجارية؛
- مدى استجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي.

ثالثا - سياسة الاحتياطي القانوني

تقوم هذه السياسة على قيام البنوك التجارية بإيداع ما يفيض عن حاجتها من احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي.⁴

ويعد الهدف الأساسي لفرص هذا الأخير لنسبة احتياطي قانوني على ودائع البنوك التجارية هو حماية حقوق المودعين وأيضا كوسيلة لرقابة البنك المركزي على أداء البنوك التجارية.¹

¹ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص15.

² طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي البنكي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص155.

³ بنابي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص113.

⁴ نجلاء محمد يكر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، أكاديمية طبية، سوريا، ص ص 80-81.

وفقا للتشريعات المالية الحديثة يتوجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة.

يستخدم البنك المركزي أداة الاحتياطي القانوني في حالتين:²

• **حالة التضخم:** يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطات الموجودة لدى البنوك التجارية وهو ما يقلص قدرتها على منح الائتمان وبالتالي يخفض من حجم الكتلة النقدية المتداولة فيقل حجم المعاملات وينقص الطلب الكلي فتخفض الأسعار وهو ما يعني الجد من ظاهرة التضخم.

• **حالة الكساد:** يخفض البنك المركزي من الاحتياطات الإجبارية وهو ما يعمل على رفع قدرة البنوك التجارية من منح القروض وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تأخذ هذه الأدوات صفة التدخل المباشر وهي تهدف أساسا إلى توجيه السياسة الائتمانية للتأثير على قطاعات في الاقتصاد وتتمثل في:

أولا- تأطير الائتمان

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من مسعى السلطات النقدية إلى التأثير القروض في اتجاهات القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.³

¹ أحمد عبد العزيز الشرفاوي، برنامج المحاسبة المالية المدخل في الاقتصاد النقدي والمصرفي محاضرات لطلبة المستوى الثالث، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ص 137.

² عمرو شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص ص 76-77.

³ عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 80.

ثانيا - السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها وعادة تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة، والهدف من هذه الإجراءات هو توجيه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها، أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.¹

بحيث تمنح المؤسسات المالية قروضا للأسرة والمشروعات تبعا لمعيار مزدوج، يتمثل الأول في المردودية، في حين يتمثل الآخر في نسبة الخطر الناشئ عن هذه العملية.² وتتخذ السياسة الانتقائية للقروض عدة أشكال تتمثل فيما يلي:³

- **إقرار معدل إعادة خصم مفصل:** خاص بالأوراق التجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى، وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي.
- **إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية:** وذلك سعيا وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة.

- **إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف:** إذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض (قروض الصادرات) أمكنه أن يتقبل تعبئة (أي إعادة الخصم) الأوراق المرتبطة بهذه القروض حتى تجاوز السقف مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.
- **تغيير مدة استحقاق القروض وإعادة فوائدها:** تقوم السلطات النقدية في بعض الأحيان بالتأثير على البنوك التي تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة أي في مدة معينة وبمعدل فائدة معين.

¹ سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي- دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة ماجيستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009، ص 125.

² عصام لوشان، لخضر ديلمي، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، مذكرة ماجيستر غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص 63.

³ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، ط1، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2013، ص 307.

والواقع أن السياسة الانتقائية تنحصر في بعض القطاعات فقط مثل القروض لشراء المواد الاستهلاكية المعمرة، قطاع قروض البناءات العقارية، قطاع قروض التصدير.

الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يمكن اعتبار الأدوات السابقة من أدوات السياسة التقليدية التي يملكها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية ولفعاليتها يضاف إليها أدوات أخرى حديثة لتحقيق الأهداف وتتمثل فيما يلي:

أولاً- سياسة الإقناع الأدبي

تتلخص طريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الائتمان المصرفي بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدول النامية بشكل أكبر منها في دول أخرى.¹

ومهما يكن الأمر فإن الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المنشآت المالية والمصارف من خلال التهديد الشفهي وما تقدمه من نصائح، كما يعتمد نجاح أداة التأثير الأدبي على مدى العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وكذلك وجود أسس وقواعد ينتظم على أساسها النظام المصرفي كوحدة متكاملة.²

ثانياً- إصدار التعليمات الملزمة

وفيه يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت لعقوبات من قبل البنك المركزي ويحقق هذا الأسلوب نجاحاً في الرقابة في الائتمان وخاصة في البلدان المتخلفة.³

¹ بلعزوز بن علي، دليلك في الاقتصاد النقدي- البنكي- الدولي أسواق المالية - المالية العامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص49.

² عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي وأسواق المال، محاضرات لطلبة السنة الثانية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2017، ص 68

³ محمد كريم خروف، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص46.

ثالثا - وسيلة الإعلام

قيام البنك المركزي بإعلان سياسته المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا عن ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون ذلك بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أما الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.¹

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية²

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات تحاول السلطات النقدية التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، خاصة وأن عرض النقود وأسعار الفائدة تخرج عن نطاق التحكم المباشر للبنك المركزي، وبالتالي تعرف الأهداف الأولية حلقة في سلسلة تربط بين السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وهي تتكون من فئتين من المتغيرات:

الفئة الأولى: وتدعى " مجاميع الاحتياطي " والتي تتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك التجارية ومجموع الودائع الخاصة.

الفئة الثانية: وتدعى " أحوال سوق النقد " والتي تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة الحكومية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

تعرف الأهداف الوسيطة على أنها المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية، أسعار الفائدة طويلة وقصيرة الأجل، القروض البنكية.¹

¹ أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2011، 61.

² يسعد عبد الرحمن، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية-دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 70.

وتصنف الأهداف الوسيطة إلى ثلاث أنواع:

أولاً- سعر الفائدة

يستعمل كوسيلة وكهدف وسيط في آن واحد، كهدف وسيط لأنه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الاستثمارات لأن الافتراضات والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ومعدل الصرف.

ومعنى هذا أن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة ولا إلى الاختيار الناجح للاستثمار، أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل جديا الاستهلاك والاستثمار، لذا يجب على السلطة النقدية أن تراقب مستويات معدلات الفائدة، وأن تبقى هذه المعدلات ضمن هوامش غير واسعة وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق.²

ثانيا- سعر الصرف

تدخل البنك المركزي في سوق الصرف والمحافظة على معدل الصرف قريب من المعد الذي يضمن القدرة الشرائية، فيمكن لأي دولة أن تخفض من قيمة عملتها لتشجيع الصادرات وزيادة الاستثمارات كما يؤدي رفع قيمة العملة إلى التقليل من حدة التضخم وهو يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية، إلا أن استخدام معدل الصرف كهدف وسيط يظهر العديد من العيوب لكون أسعار الصرف غير منتظمة فهي تتعرض لتقلبات إضافة إلى سوء تقدير سعر الصرف، لذلك فإن الاقتصاديات الواسعة لا يمكنها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف.³

¹ بدر الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 28

² عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المدرسة الدكتور الية للإقتصاد وإدارة الأعمال- وهران، تخصص: مالية دولية، 2014، ص 15.

³ مريم ماطي، البنك المركزي وأدوات السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 239.

M1 النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب

M1=M2 + الودائع الزمنية لفترة قصيرة + الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقود التعاونية

M2=M3 + الودائع الزمنية طويلة الأجل + نفقات إعادة الشراء + اليورو، دولار، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص:

ثالثا - المجمعات النقدية

تعد المجمعات النقدية من الاهتمامات الأساسية للبنك المركزي حيث يقوم بتحديد حاسبها ونشرها ما يجعلها في متناول الجمهور، لكن مع ظهور الابتكارات المالية الحديثة برز مشكل رئيسي يتمثل في تحديد المجمع النقدي أو كمية النقود، وهو هل يتم اللجوء إلى المجمع النقدي M2 أو M1 أو هل يتم اللجوء إلى المجمع النقدي الأوسع M3 عند وجود الابتكارات المالية.

الملاحظ هنا أن المجمع النقدي M3 هو الذي يحظى باهتمام البنوك المركزية في الدول المتقدمة والدول النامية.

كما يمثل تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي الهدف الرئيسي للبنك المركزي أي السلطة النقدية، ويرجع ذلك إلى:

- استثناء عرض النقود من مصادر عدم الاستقرار؛
- جعل مستويات الأسعار ثابتة في المستوى الطويل أو قريبة إلى ذلك؛
- جعل تأثيرات مصادر الاضطرابات الأخرى عند حدها الأدنى.¹

الفرع الثالث: الأهداف النهائية

هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص، هي كالاتي:

أولا- تحقيق الاستقرار في الأسعار

يعتبر تكييف الاستقرار في الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت معالجة احتمال حدوث كساد

¹ محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية " حالة البنك المركزي الأوروبي (BCE) والأزمة المالية (2007-2008)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016، ص101.

والركود إن وجد، لتصبح بذلك مهمة السلطة النقدية مهمة احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها.¹

ثانيا - تحقيق الاستقرار النقدي والمالي

إن عدم استقرار هذين السوقين من شأنه أن يؤدي إلى اضطرابات في عمليات المشروعات مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي لذلك، ومن سبب عدم استقرار هذه الأسواق هو تذبذب أسعار الفائدة التي يتولد عنها حالة عدم التأكد لعمليات الادخار والاستثمار، وهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من شأنه أن يجنب وقوع الاقتصاد في التضخم النقدي أو الركود.²

ثالثا - تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف

من المعروف أنه لكل دولة من الدول عملاتها الخاصة بها، والتي تعتبر الشكل النهائي للنقد فيها، كما تعتبر المقياس المعياري للقيم المختلفة والعملة المحلية لدولة، تعتبر من وجهة نظر المقيمين فيها هي النقود.³

إن نمو التجارة العالمية وانتشار العلم والتكنولوجيا ما أدى للاهتمام بأسعار الصرف والذي يجب أن يكون مستقرا حتى لا يؤدي إلى اضطرابات في التجارة العالمية وينعكس ذلك على ميزان المدفوعات فمثلا إذا ارتفعت قيمة عملة دولة ما اتجاه العملات الأخرى سيؤثر ذلك على ميزان مدفوعاتها.⁴

رابعا - تشجيع الاستثمار وتشغيل العاطلين (توظيف كامل) وزيادة مستوى الدخل

تسعى السياسة النقدية من خلال أدواتها - سعر الفائدة - لزيادة حجم القروض بهدف تشجيع المستثمرين أن تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم القروض والتسهيلات سوف

¹ بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2016، ص 64.

² سليمان بوقاس، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 136.

³ المرجع نفسه، ص 173

⁴ سامي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 230.

يزيد حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتشغيل العاطلين عن العمل، والنتيجة النهائية زيادة حجم الدخل في الاقتصاد الوطني والتي تؤدي بدورها لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير المجتمع.¹

خامسا - تشجيع النمو الاقتصادي

إن مادة النون والميم والياء أصبحت اليوم جدارا لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات، يعبر النمو الاقتصادي الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها عي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية.²

حيث يرتبط النمو الاقتصادي بالقدرة عل إنتاج السلع والخدمات وكلما كان معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل نمو السكان كلما كان مستوى معيشة الأفراد أحسن.³ تساهم السياسة النقدية من خلا رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد.⁴

1- تحسين ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغي المقيمين خلال فترة معينة، ووفق نظام القيد المزدوج حيث يشكل معاملة قيدان ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة⁵

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام

¹ علي عنان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، جامعة دمشق، سوريا، 2003، ص 03.

² أبو شريف مصر، مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته، مجلة الوعي، العدد 176، 2001، ص 05.

³ برني لطيفة، مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي السداسي الأول، محاضرات في العلوم الاقتصادية موجهة لطلبة السنة ثانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 07.

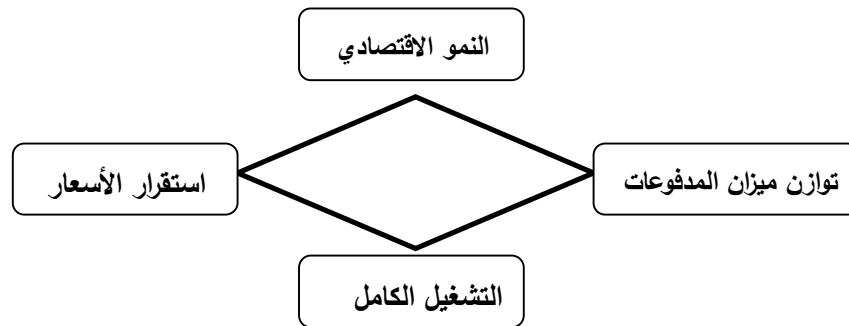
⁴ هيل عجمي الجناحي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 268.

⁵ دومينيك سترأوس، ترجمة شعبة اللغة العربية إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط6، الطبعة العربية، 2009، ص 09.

صرف أنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري في زيادة صادراته وخفض وارداته.¹

وعليه نستنتج أن الأهداف النهائية تتمثل في تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل (الناتج) عند التشغيل الكامل للمواد الإنتاجية، أي ضمان زيادة الدخل وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تكون عندها معدلات البطالة في أدناها، تأمين الاستقرار في الأسعار عند مستويات منخفضة واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية.²

الشكل (04): الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية



المصدر: ناصر بوجلال وآخرون، التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 06، جوان 2019، ص 182.

¹ هيل عجمي الجنابي، المرجع نفسه، ص 169.

² عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 213.

المبحث الثالث: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

تشتمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات التي تعتمد كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة، وتحثل السياستين المالية والنقدية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لأهميتها في تحقيق الأهداف المتعددة التي تشهدها الاقتصاديات، كما تعد أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أكثر الموضوعات إثارة للنقاش والجدل، لذلك وجب عليهما التعايش معا بناء على تناغم وانسجام لتحقيق هدفهما المشترك.

المطلب الأول: أساس العلاقة بين السياستين المالية والنقدية وعلاقتهما بالسياسة الاقتصادية.

لا يخفى أن استقلالية البنك المركزي وصلابة عملياته تكتسب قدرا عاليا من الديمومة تتناسب ودرجة التنسيق والتشاور مع السلطات الأخرى وبشكل خاص السلطة المالية لبلوغ أهداف الاستقرار الكلي وتقوية نشاطات التنمية الاقتصادية، هناك علاقة وثيقة بين السياستين النقدية والمالية كما أن لهما علاقة وثيقة مع السياسة الاقتصادية باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من هذه الأخيرة.¹

الفرع الأول علاقة السياسات المالية والنقدية بالسياسة الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية لتوجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، أي مدى تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تمارس فيه الوحدات الاقتصادية عملها، وتعد السياسة النقدية والمالية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية، فبالنسبة للسياسة النقدية فإن التأثير على التقلبات الدورية ومساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العمة للسياسة الاقتصادية والسياسة المالية فتبرز في كون هذه الأخيرة تمثل الجانب العلمي للسياسة الاقتصادية، فهي

¹مظهر محمد صلاح قاسم، السياسة المالية والنقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2011، ص 04.

التي تحكم وضع الموازنة العامة وتتولى مهمة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها العامة والاستثنائية، ويتطلب من الدولة أثناء تطبيق سياستها المالية استخدام كل الوسائل المالية المتاحة، والتي أصبحت تتباين ببيان الوضع الاقتصادي الذي تمر به كل دولة من سنة لأخرى، كما تساهم السياسة المالية إلى حد بعيد في رسم الأهداف الكبرى التي ترمي السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيقها، وذلك باستخدام سياساتها (السياسة الضريبية والإنفاقية) لذا فهي أداة هامة تستعملها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار... إلخ).¹

الفرع الثاني - طبعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية

هناك علاقة وثيقة تربط السياستين تتجسد في:

أولاً- تمويل العجز في الموازنة العامة:

يتم تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق أجهزة السياسة النقدية عبر آليتين:

- الاقتراض من السلطة النقدية عن طريق الإصدار النقدي وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على المعروض النقدي.

- الاقتراض من البنوك التجارية حيث تعتمد هذه الآلية على وجود الاحتياطات الفائضة لدى هذه البنوك وهذا بدوره يؤثر على المعروض النقدي.

ثانياً- التنسيق الأساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

وذلك عن طريق السعي إلى التنسيق، وعدم التعارض ما بين أهداف السياستين لأجل تأهيل إعادة الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم مثلاً تقوم السلطة النقدية باستخدام أحد أدواتها لامتناع فائض الكتلة النقدية للتخفيض من التضخم، وبالتالي يتوجب على السلطة المالية أن تسير في نفس الاتجاه وتتجنب العارض مع الهدف المرسوم من قبل السياسة النقدية كأن تقوم مثلاً بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة نسب الضرائب أي إتباع سياسة مالية

¹ أحسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر للفترة (2000-2009)، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2012، ص49.

انكماشية، لتسهيل مهمة السياسة النقدية وبلوغ الهدف المنشود والعكس صحيح، والنتيجة لآبد من وجود تنسيق ما بين السياستين في مجال اتخاذ القرارات لأجل تسهيل معالجة الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد.¹

تعد العمليات المالية والنقدية من الوسائل الفعالة في الرقابة الاقتصادية العامة فإن التنسيق بينهما ضرورة ماسة، ذلك أنها قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تعصفهما معا، وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، ومن ناحية أخرى فإن التنسيق بين التدابير المالية والنقدية هو أمر ضروري وذلك بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما:²

الفرع الثالث - طبيعة الاختلاف بين السياستين المالية والنقدية

- تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها وفي حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محددة لأنها تنحصر وبصورة واضحة في القطاع المالي والمصرفي فإذا تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات فإن الإجراءات النقدية قد تكون ذات أثر فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

- تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلة لأسباب دستورية وقانونية عموما في حين أن الإجراءات النقدية هي سريعة ومرنة نسبيا، ويمكن تغييرها في وقت قصير جدا، مثلا عن طريق التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة أو الخصم.

- تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم، أما العمليات النقدية فإنها قد تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع، ولكنها تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية وذلك من قابلية الجمهور على الحصول على الائتمان المصرفي.

¹ مرجع نفسه، ص 49-50.

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 382-383.

وهذه الأسباب مجتمعة ولاختلاف طبيعة كل من الإجراءات المالية والنقدية، فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح بحق أمراً رائجاً لا يمكن للسلطات أن تتغاضى عنه لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة عن تلك السلطة لتحقيق ما تنشده من أهداف.

- نخلص مما سبق أنه ليس كافياً وجود بنك مركزي مستقل خاصة في ظل وجود الكثير من المعلومات المتناقضة والتوقعات غير الأكيدة والتفضيلات المتغيرة، لذلك فإنه من الضروري أن يعمل كل من البنك المركزي (سياسة نقدية) والخزان (سياسة مالية) سوياً في مراحل التصميم¹ والتنفيذ والمراقبة للسياسة المالية والنقدية، وعند الضرورة يشتركان في تعديل وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية، ولكن يشترط الإعلان بطريقة مستمرة عن كافة التطورات الاقتصادية والتغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية، وليس ضرورياً أن يتم التنسيق بين المالية والنقدية بالكامل، وخاصة مع بقية العناصر الأخرى المكونة للإستراتيجية الاقتصادية الكلية، ففي الواقع لا يوجد تنسيق كامل بين السياسة المالية والنقدية.

المطلب الثاني: تفاعل السياستين المالية والنقدية

تعد السياستان المالية والنقدية وجهان لعملة واحدة فلا يجوز استخدام السياسة المالية بمفردها لمعالجة حالة معينة وبالمقابل لا يجوز استخدام السياسة النقدية بمفردها لمعالجة حالة أخرى، ولكي تتجح فعالية الحلول الاقتصادية وكفاءتها ينبغي أن تسلك السياسة النقدية اتجاهات تؤازر فيها السياسة المالية حيث يؤدي ذلك إلى خدمة أهداف التطور الاقتصادي، ولبيان كيف تتكامل هاتين السياستان لابد من دراسة حالة الركود وحالة التضخم².

¹ عصام السيد على خطاب، التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، ط1، جامعة حلوان-العراق،

2004، ص 43.

² علي كنعان، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص 389-391.

الفرع الأول: تكامل السياستين المالية والنقدية في ظل اقتصاد - ركود - تضخم

أولاً - حالة الركود

في حالة الركود نلاحظ انخفاض في الدخل وتراجع الاستثمار وزيادة معدلات البطالة وانخفاض حجم الاستهلاك ولكي يخرج الاقتصاد من هذه الحالة التضاؤمية لابد من تفاعل السياسة المالية مع السياسة النقدية، في مراجعة تراجع حجم الطلب وحجم الاستثمار أي سوف تقوم السياسة المالية بالخطوات التالية:

1-زيادة حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتجاري؛

2-زيادة حجم الإعانات الاجتماعية والصحية؛

3-تخفيض الضرائب وهي بطبيعتها تتخفف في فترة الركود والمطلوب هنا هو إعادة

تخفيض المعدلات والشرائح التصاعدية (وليس الحصيلة فقط).

وهذه الإجراءات الثلاثة تؤدي إلى ارتفاع الطلب الاستهلاكي والاستثماري وتبدأ حركة

الرواج.

لكن قيام السياسة النقدية بإعادة رفع سعر الفائدة سوف يدفع المستثمرين إلى زيادة حجم التوظيفات في المصارف ويبطل مفعول السياسة المالية لذلك ويتوجب على السياسة النقدية القيام بالإجراءات التالية:¹

1-تخفيض سعر الفائدة؛

2- زيادة حجم القروض المصرفية لأغراض الاستهلاك والاستثمار.

إن هذين الإجراءين يشجعان زيادة الطلب وسوف يحصل التفاعل وسوف ينتقل منحني الطلب الكلي في الاقتصاد إلى الأعلى ليشجع زيادة العرض الكلي وتبدأ الحركة الصعودية وخلال سنتين أو ثلاث سوف يخرج الاقتصاد من حالة الركود لأنه لا يجوز

¹صاولي مراد وآخرون، أثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1975-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد103، المجلد24، 2017، 360.

استخدام السياسة المالية (لسنة واحدة فقط) لأنها غير كافية لتشجيع الطلب أو تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمار.

- إن عدم التنسيق بين أدوات السياسة المالية والنقدية لن يحقق المطلوب بل سوف يدفع بالاقتصاد إلى حالة الركود التضخمي غير المرغوب في الاقتصاد.

ثانيا - حالة التضخم

إن ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب وانخفاض العرض سوف يؤدي إلى زيادة حجم المضاربة وإعادة توزيع الدخل لصالح المالكين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية الأمر الذي يدفع الحكومة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات حيث تخفف من تزايد معدلات التضخم ولذلك: يتوجب على السياسة المالية القيام بالإجراءات التالية:

1-زيادة حجم التحصيل الضريبي وزيادة معدلات الضرائب وخاصة التصاعدية،

وذلك بهدف التخفيف من حجم الفائض الذي يزيد حجم الطلب الكلي؛

2-تخفيض حجم الإنفاق العام وذلك بهدف تخفيض الإنفاق الكلي في الاقتصاد؛

3- عدم إطفاء القروض العامة أو تأجيل سداد القروض العامة لفترة لاحقة لأن

تسديد الديون العامة من خلال الفائض المتحصل من زيادة الضرائب سوف يساهم

في زيادة الطلب الكلي من جديد، يبطل مجموع الإجراءات المالية.

إن هذه الإجراءات المالية بمضمونها الواسع يجب أن تؤيدها إجراءات نقدية لكي تزيد من

فعالية الإجراءات الحكومية في معالجة التضخم وأهم الإجراءات النقدية:

1-رفع أسعار الفائدة وذلك بهدف زيادة حجم التوظيف المصرفي وتخفيض حجم

الاستثمار الأجنبي والخدمي؛

2-تقييد حركة الإقراض وذلك من خلال الروتين وكثرة الإجراءات والضمانات

المرتفعة وغيرها، فيؤدي ذلك إلى انخفاض حجم السيولة، وانخفاض حجم الطلب

الكلي.

إن هذه الإجراءات النقدية عندما تتكامل مع الإجراءات المالية تساعد على معالجة أي مرض اقتصادي كالتضخم، فتهدأ الأسعار ويعود الاقتصاد لحالة التوازن. هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، يعتقد jonsson(1999) أنه يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال مسطرة للاستخدام الناجح لتلك الأدوات لتنتقل آثارها على الاقتصاد إذ أحدثت انحرافات التضخم المستهدف ويمكن تصحيحها في الوقت المناسب.¹

الفرع الثاني: فعالية السياستين المالية والنقدية باستخدام نموذج IS/LM

نموذج " هيكس - هانس " أو ما يعرف بنموذج (IS/LM) ويعتمد هذا النموذج على كل من النموذج الكلاسيكي (سوق السلع)، والنموذج الكينزي (سوق النقد) للتوصل إلى التوازن العام والمقصود به هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت.

منحنى IS: يطلق الاقتصاديون اسم منحنى IS على المنحنى الذي يبين التركيبات (التوليفات) الممكنة من سعر الفائدة والدخل التي عندها يتحقق التساوي بين الاستثمار والادخار، يشمل أسعار الفائدة (i) والدخل (Y) وهو يمتاز بالميل السالب حيث العلاقة العكسية يبين أسعار الفائدة والدخل.

منحنى LM: هو عبارة عن توليفات من سعر الفائدة (i) والدخل (Y) والتي تساوي عندها عرض النقود مع الطلب عليها، وهو منحنى ذو ميل موجب وهو يدل على العلاقة الطردية بين مستوى الدخل وسعر الفائدة.

¹ صاولي مراد وآخرون، مرجع نفسه

التوازن في سوق النقد $\Leftrightarrow$ عرض النقود = الطلب على النقود.¹

أولاً- فعالية السياسة المالية²

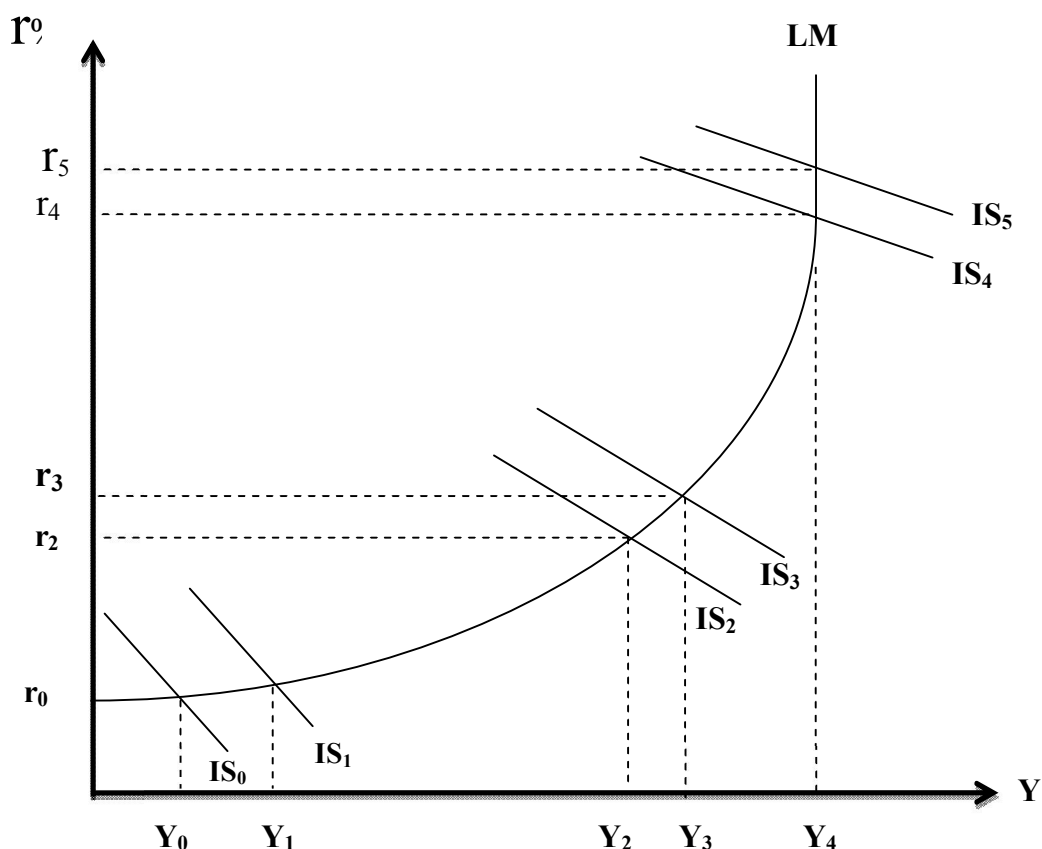
إذا قطع المنحنى (IS) المنحنى (LM) في المجال الكينزي حيث المصيدة السيولة، فإن السياسة المالية تكون فعالة أكثر بزيادة الدخل فإذا زاد الإنفاق الحكومي أو انخفضت الضرائب أو تم تطبيق السياستين معا ترتب على ذلك انتقال منحني إلى اليمين من (IS0) إلى (IS1) وكنتيجة لذلك سيرتفع مستوى الدخل من (Y0) إلى (Y1) ولتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي فإنه من الضروري الاقتراض من الجمهور لأننا افترضنا أن عرض النقود ثابت، وبالتالي سيقبل الجمهور على عرض الحكومة هذه الأرصدة النقدية العاطلة، ومما يجدر ملاحظته أن زيادة الإنفاق الحكومي في المجال الكينزي، لم تؤثر نهائيا على معدل الفائدة، وبالتالي فإن الاستثمار سيبقى بدون تغيير في المجال الأوسط تصبح السياسة المالية فعالة في زيادة مستوى الدخل (فعاليتها أقل مما هو عليه في المجال الكينزي)، فإذا زاد الإنفاق الحكومي (بيع سندات إلى الجمهور) فإن منحني (IS) و (IS2) إلى (IS3) وعليه يزداد مستوى الدخل من (Y2) إلى (Y3) وترتفع الفائدة أيضا (T2) إلى (T3) وبذلك سينخفض الاستثمار قليلا أما في المجال الكلاسيكي، فإن السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقا بانتقال منحني (IS4) إلى (IS5) لا تؤثر بتاتا على مستوى الدخل بل يبقى ثابتا عند مستوى (Y4) إن ارتفاع معدلات الفائدة سوف يشجع الأفراد على الاقتراض عوضا عن الاستثمار في البضائع الرأسمالية وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي سوف يقابلها انخفاض في معدل الاستثمار مما يترك مستوى الدخل بدون تغيير وهو ما يسمح للحكومة ببيع السندات.

والشكل التالي يوضح فعالية السياسة المالية:

¹ طيبي حمزة، تحليل الاقتصاد الكلي، محاضرات لطلبة السنة الثانية جذع مشترك LMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2017، ص ص 114-130

² عمر صخري التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 213-264.

الشكل (05): فعالية السياسة المالية



ثانيا - فعالية السياسة النقدية ¹

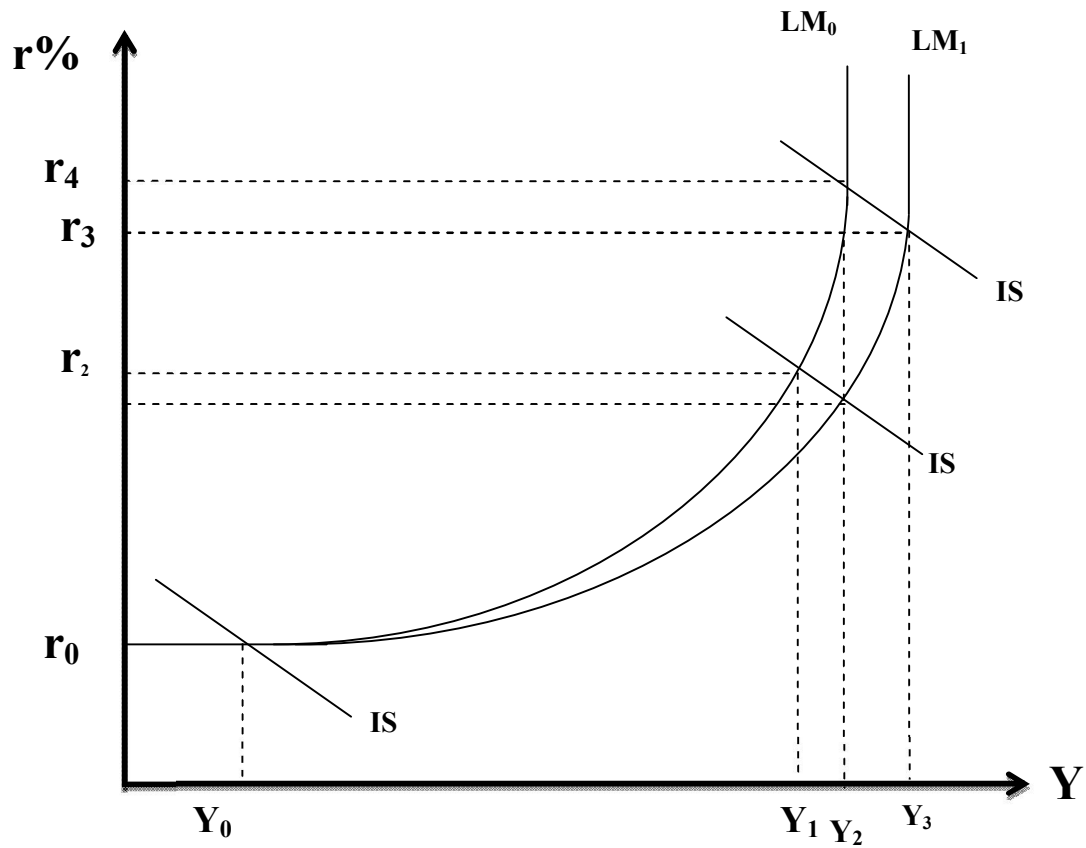
السياسة النقدية في المجال الكينزي لا تكون فعالة في تغيير مستوى الدخل حيث ما دام الاقتصاد الوطني في مصيدة السيولة فإن الزيادة في عرض النقود ستكون على شكل أرصدة نقدية عاطلة بسبب توقع ارتفاع الفائدة، أما في المجال الأوسط فإن السياسة النقدية ستكون فعالة في زيادة الدخل، ويلاحظ أن زيادة عرض النقود أدى إلى إزاحة منحنى (LM) من (LM0) و (LM1) وهو ما ترتب عليه تغير في الدخل من (Y1) إلى (Y2) وحتى يزداد هذا الأخير على عرض النقود أن يؤثر في الاستثمار من خلال تخفيض معدل الفائدة وعليه فإن زيادة عرض النقود أدت إلى تخفيض معدل الفائض مما سمح للاستثمار بالارتفاع فارتفع الدخل تبعا لذلك، أما في المجال الكينزي، فإن السياسة النقدية تصبح فعالة تماما في تغيير مستوى الدخل، وفعاليتها هنا تكون أكبر مما كانت عليه في المجال الأوسط، زيادة

¹ عمر صخري مرجع سبق ذكره، ص ص 264-265.

عرض النقود أدت إلى نقل منحنى (LM0) إلى (LM1) فانتقل بذلك مستوى الدخل من (Y2) إلى (Y3) زيادة عرض النقود أدت إلى زيادة الإنفاق ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الدخل (Y4).

والشكل التالي يوضح فعالية السياسة النقدية:

الشكل (06): فعالية السياسة النقدية



الفرع الثالث: الجمع بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية:

يمكن الجمع بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية، وفق أساليب متعددة للحصول على الوضع المطلوب من منحنى الطلب داخل الاقتصاد، وهو ما يعكس مدى نجاح السياسة المالية والسياسة النقدية وتحقيق الأثر المطلوب في الاقتصاد كل على إنفراد، ثم الكلام على أثر تداخل السياستين في حالتين مهمتين.

الأولى: عندما يعملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وكذلك تغيير تركيبة الإنتاج عند مستوى معين من الإنتاج.

الثانية: عندما يعملان في نفس الاتجاه من أجل تحقيق التغير المطلوب في منحنى الطلب وتغيير مستوى y عند سعر معين P_0^1

المطلب الثالث: السياسة المالية والنقدية في ظل أنظمة مختلفة لمعدلات الصرف

يختلف خليط السياسات المالية والنقدية المستخدم باختلاف نظام سعر الصرف المتبع وفيما يلي نحاول عرض خليط السياسة المناسب في ظل النظم المختلفة لأسعار الصرف²

الفرع الأول: نظام معدل الصرف الثابت

يناسب هذا النظام الدول التي تكون فيها الهيمنة للسلطة المالية ففي ظل معدل الصرف الثابت تكون السياسة المالية هي الفعالة في التحكم في الطلب الكلي، وذلك لأن العجز المالي لا يؤثر في معدل الصرف أو في معدل الصرف الذي يكون ثابتا (بقرار سياسي)، وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن التوسع في الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 307.
² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر (1994-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 278-279.

تمثل نقصا في الاحتياطات الدولية وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي.

الفرع الثاني - نظام معدل الصرف المرن

هنا نكون أمام حالتين الأولى حرية انتقال رأس المال أما عدم حرية رأس المال وهنا نحاول توضيح خليط السياسات المالية والنقدية المناسبة لكل حالة، وذلك على النحو التالي:

أولا-حرية انتقال رأس المال

في حالة نظام سعر الصرف المرن يمكن أن تستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي، بينما تفقد السياسة المالية كل فعاليتها، ففي حالة وجود حرية تامة لانتقال رأس المال فإن خليط السياسات في حالة معدل سعر الصرف المرن يتكون من السياسات النقدية فقط، كما أن الرصيد النقدي يصبح بالكامل تحت سيطرة السلطة النقدية، حيث يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض معدل الفائدة المحلي عن المعدلات العالمية مما يؤدي إلى زيادة تيارات رؤوس الأموال للخارج، مما يؤدي إلى تخفيض في قيمة معدل الصرف، وهو الذي يؤدي تبعا لذلك إلى تحسين التنافسية للسلع المحلية ويرفع مستويات الناتج أكثر، وبالتالي يرفع الطلب على النقود وهكذا يبقى معدل الصرف في انخفاض بينما معدل الفائدة المحلي يرتفع حتى يصل إلى مستوى معدل الفائدة العالمي.

ثانيا - عدم وجود حرية انتقال رأس المال

السياسة المالية في هذه الحالة لها دور حتى في ظل نظام معدل صرف مرن، وتؤثر السياسة المالية التوسعية عموما على التحكم في الطلب الكلي فهي تؤثر في القطاع الخاص وذلك نظرا لأي زيادة في الدين المحلي في ظل مستوى عالي من التوسع المالي قد تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة إلى مستوى المعدلات الدولية، وهنا ترتفع قيمة معدل الصرف، مما يؤدي إلى انخفاض في التنافسية والتي سوف تخفض من ربحية القطاع الخاص.

وأخيرا النتيجة هي أن السياسة المالية ليست مستقلة تماما في حالة نظام معدل الصرف الثابت في الأجل الطويل كما أن للسياسة النقدية حدود في معدل الصرف المرن، وخاصة التي تتضمن توسعا نقديا قد يؤدي لعمليات غير مستقرة في انخفاض قيمة معدل الصرف والتضخم المحلي.

ملخص الفصل:

إن السياستين النقدية والمالية واتجاهاتهما، تعد من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا لها للتأثير على وضعية الاقتصاد، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي يتبناها البنك المركزي ووزارة المالية من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي.

تعمل السياسة النقدية جنبا إلى جنب مع السياسة المالية والسياسات الأخرى وينصح الاقتصاديون بالاستخدام المزدوج لهما معا، كما أنه إذا نظرنا إلى أدوات السياسة النقدية لوجدنا أن البنك المركزي يستطيع من خلالها أن يمارس نوع من التحكم المباشر على المتغيرات مستخدما في ذلك سلطة التنظيم والتي منحت له السلطة العامة ذلك.

الفصل الثاني

نوجهات السياستين المالية والنقدية
في الجزائر للفترة 2008-2018



مدخل الفصل:

تعد السياستان المالية والنقدية من أهم دعائم ومكونات السياسة الاقتصادية في الجزائر، لما لهما من دور كبير في الاقتصاد الوطني ولقد مرة اتجاهات كل منهما بتطورات مختلفة واستخدام أدوات عديدة في التأثير في الاقتصاد الوطني طيلة الفترة (2008-2018)، لذلك ترنو الدراسة في الفصل الثاني إلى البحث في مكانين فعالية السياستين المالية والنقدية في الجزائر، وذلك في ظل الظروف التي يتم فيها تنمية السياستين من قبل السلطتين المالية والنقدية (الحكومة والبنك المركزي على الترتيب)، حيث يهدف البنك المركزي إلى ضبط المستوى العام للأسعار واستقرارها من خلال التحكم والسيطرة على معدل النمو النقدي، أما السلطة المالية فتهدف إلى تحقيق معدلات عليا للنمو الاقتصادي (رفع الناتج) والتوظيف (تخفيف البطالة) من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتقليص الضرائب، مما يؤدي إلى عجوزات مالية في الميزانية العامة للدولة بسبب عدم تغطية الإيرادات العامة لنفقات الميزانية ويترتب عليها إعادة البحث عن سبل تمويلها داخليا وخارجيا.

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008 - 2018

يبين تاريخ الوقائع الاقتصادية أن الاقتصاد الجزائري مر بمراحل تطويرية في تشكيل النظام المالي والنقدي، بحيث تعتبر الأزمات التي وقعت فيها منذ الاستقلال سببا في حدوث إصلاحات على مستوى النظام المتبع خلال التعديلات التي كانت تجري على مستوى التشريعات القانونية وكذلك الآليات الإصلاحية الممات عليها من طرف المؤسسات الدولية، ولكن تكرار هذه الأزمات أصبح يهدد مصير ضبط النظام المتبع، وكذلك التخفيف من حدة الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة.

المطلب الأول: حالة الاقتصاد الجزائري " قبل أزمة انهيار النفط 2014 "

عرفت فترة بداية 2000 ارتفاع في أسعار محروقات الاقتصاد الجزائري، فانعكست على التوجهات العامة للسياستين المالي والنقدية والرامي إلى دعم الطلب الكلي وبالفعل نم ذلك من خلال تطبيق برامج متنوعة تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج تكميلي لدعم النمو وأخيرا البرنامج الخماسي إلى غاية سنة 2014.

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

هو البرنامج الذي أقره رئيس الجمهورية، لمدة متوسطة تمتد لـ 3 سنوات ابتداء من أفريل 2001 إلى أفريل 2004، حيث خصصت له مبلغ 7مليار دولار (حوالي 520 مليار دج).¹

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا التنمية المحلية والبشرية، كما يوضح الجدول التالي:

¹بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص251.

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

الجدول (02): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، (مليار دج).

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (نسب)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص194.

يتضح من خلال الجدول أنه من ناحية القيمة فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي بنسبة 41.1% ويليه جانب التنمية المحلية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8% ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري وبرنامج دعم الإصلاحات بمبلغ على التوالي ما قيمته 65.4 مليار دج و 45 مليار دج أي ما نسبته كذلك 12.4% و 8.6% على التوالي من القيمة الإجمالية.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:¹

- تحسين المستوى المعيشي للمواطن، فك العزلة عن المناطق النائية، إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛

¹ محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2016، ص 209.

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

- تطوير المنشآت الصحية، إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
 - توسيع شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية، فك العزلة عن المناطق النائية؛ تطوير وتنمية القطاع الزراعي، تخفيف أزمة السكن، توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
 - تشمل كذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل جعل المحيط الاقتصادي يتلائم والتطورات الاقتصادية الراهنة:¹
 - تخصيص موارد مالية من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات؛
 - الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال؛
 - بالإضافة إلى التحضير لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
 - تجدر الإشارة إلى تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004.²
- يبدو جليا من خلال الجدول أسفه تطور معدل النمو خلال هذه الفترة، حيث سجل معدل النمو الإجمالي الحقيقي أعلى نسبة له سنة 2003 بقيمة 6.9% في حين سجل معدل النمو في قطاع المحروقات أعلى نسبة له سنة 2003 والتي قدرة بـ 8.8% أما عن معدل النمو خارج المحروقات فقد سجل في المتوسط حوالي 5.5% خلال الفترة 2000-2004.

الجدول (03): معدل النمو الاقتصادي 2001-2004

السنة	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الإجمالي الحقيقي	2.1	4.7	6.9	5.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.4	5.3	5.9	6.2

¹ محمد صلاح ، مرجع نفسه، ص 270.
² بلقاسم لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 266.

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

المصدر: بلقاسم لطيفة، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر، 2000-2005، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 3، 2017، ص 266.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة للجزائر نتيجة الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2005، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009، حيث بلغ المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 4202.7 مليار دج.¹

بعد إعادة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، وفي ظل الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، تعتزم الحكومة تكييف مقربتها قصد:²

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكيفية بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي؛

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة الخصوصية، والحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير الشرعية التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

¹ مراس محمد، دراسة أثر الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر " باستخدام نموذج التنبؤ والاستشراف VAR"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 29، 2001، ص 232.

² بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي-دراسة قياسية للفترة (2001-2010)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر 2014، ص 39.

وتتمثل محتويات (مضمون) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (04): محتويات (مضمون) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

محتويات البرنامج	الميل 109	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50.0	1.18
مجموع البرامج PCSC	4202.7	100

المصدر: ميسوم طالبي، دراسة تقييمية لبرنامج الإنعاش الثلاث ومدى استيعابها للبطالة وتوفيرها للشغل خلال الفترة (200-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 29، 2001، ص 232.

نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق، حيث:¹

- **تحسين ظروف معيشة السكان:** يحتل هذا المحور المرتبة الأولى من إجمالي المبالغ المالية المخصصة له من البرنامج بقيمة 1908.5 مليار دج أي نسبة 45.5% تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات حيث استفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار دج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج، وذلك في شكل تأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج، لتوفير ظروف التحصيل المصرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

¹ محمد صلاح مرجع سبق ذكره، ص 272.

- تطوير المنشآت الأساسية: احتلت هذه الأخيرة المرتبة الثانية بمبلغ يقدر بـ 1703.1 مليار دج أي بنسبة 40.5% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية على القطاعات التالية:
 - قطاع النقل: تم تخصيص مبلغ مقدر بـ 700 مليار دج؛
 - قطاع الأشغال العمومية: تم تخصيص مبلغ مقدر بـ 600 مليار دج؛
 - قطاع المياه (السدود والتحويلات): تم تخصيص مبلغ مقدر بـ 393 مليار؛
 - تهيئة الإقليم: تم تخصيص مبلغ مقدر بـ 10.15 مليار دج؛
- دعم التنمية الاقتصادية: خصص له مبلغ مقدر بـ 337.3 مليار دج وذلك من أجل مواصلة جهود الدولة بالنهوض بـ:
 - القطاع الفلاحي والتنمية الريفية: تم تخصيص مبلغ مقدر بـ 300 مليار دج وهذا ما يعكس مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني؛
 - الصناعة: خصص له مبلغ مقدر بـ 13.5 مليار دج وذلك بهدف تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وتطوير الملكية الصناعية؛
 - ترقية الاستثمار: خصص له مبلغ مقدر بـ 4.5 مليار دج وذلك بهدف تهيئة وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر؛
 - الصيد البحري: خصص له مبلغ مقدر بـ 12 مليار دج وذلك من أجل الاستفادة من الثروات البحرية وتنوع الدخل؛
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: خصص 4 مليار دج لهذا القطاع الحيوي لما له من دور في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل؛
 - السياحة: خصص له مبلغ مقدر بـ 3.2 مليار دج وذلك بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.

• تطوير الخدمات العمومية: خصصت مبلغ 203.9 مليار دج، وذلك نسبة 4.8 % من أجل جعل الخدمة العمومية في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت الجزائر خلال فترة التسعينيات، وقد استهدفت ما يلي:

- العدالة: هو نظام حساس حيث يمثل الضمان الكامل للأفراد والمؤسسات فهو بذلك يزيد من الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، فقد تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا، 34 محكمة، و51 مؤسسة عقابية؛
- الداخلية: والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية؛
- التجارة: إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها: إنجاز مخابر نوعية، إنجاز مقرات تفتيش، النوعية على الحدود؛
- المالية: ذلك من أجل تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص؛¹
- تطوير تكنولوجيا الاتصال: كان نصيب هذا القطاع من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج ما قيمته 50 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 1.1% حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمية 61 محطة أرضية؛

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

خصصت الجزائر في هذا البرنامج السنوي طيلة خمس سنوات 2010-2014 غلafa ماليا قدر بـ 21214 مليار دج، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية مقسمة بدورها إلى قطاعات.

¹ محمد صلاح، المرجع نفسه

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

فكان البرنامج الفرعي الأول: يخص تحسين ظروف المعيشة للسكان وبلغت حصته من المبلغ الإجمالي للبرنامج 45.42%.

البرنامج الفرعي الثاني: تطوير الهياكل القاعدية بحصة قدرها 38.52% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

البرنامج الفرعي الثالث: يخص دعم التنمية الاقتصادية على مبلغ يمثل ما نسبته 16.05% من إجمالي مبلغ البرنامج.¹

أما فيما يخص توزيع المبالغ بالتفصيل على القطاعات يمكننا تلخيصها وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

البرنامج/ القطاع	المبالغ (مليار دج)	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل خدمات الإدارة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
قطاع النقل والأشغال العمومية	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	

¹ أسليمان محمد، بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 03، أبريل 2015، ص 39.

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

	2000	دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

المصدر: سليمان محمد، مساهمة سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحسين منا الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 08، ديسمبر 2019، ص 512.

من خلال الجدول نستنتج أن المبلغ موزع على القطاعات التالية:¹

• مخصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال إنجاز:

- إنجاز ما يقارب 5000 منشأة تربية وطنية و 600000 مكان بيداغوجي جامعي و 400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية؛
- مليوني (2) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية؛
- توصيل ملون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه؛
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة (80 ملعب، 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار للشباب)؛
- وكذا برنامج هام لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

• خصص ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية وذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية؛
- أكثر من 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة والإدارة؛

¹ خلوط فوزية، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 07، جانفي 2017، ص ص 213-214.

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل (مد شبكة السكة الحديدية، تجهيز 14 مدينة بالترامواي)؛
- ما يقارب 5000 مليار دج لتهيئة المحيط والبيئة.
- خصص أكثر من 1500 مليار دج لدعم التنمية الوطنية وذلك من خلال:
 - أكثر من 1000 مليار دج للتنمية الفلاحية وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - استفادة القطاع من 350 مليار دج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني؛
 - تخصيص مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة؛
 - تسجيل 52739 مشروع استثمار محلي بمبلغ إجمالي بلغ 6050318 مليون دج، مقابل 468 مشروع استثمار أجنبي بمبلغ إجمالي قدر بـ 2022164 مليون دج، حيث ساهمة الاستثمارات المحلية من استقطاب 89% من إجمالي اليد العاملة؛
 - جدير بالذكر أن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، قد بلغ عتبة 10122 مليار دج وهو ما يمثل تقريبا 50% من مجموع الغلاف المخصص للفترة وهو ما يدل على مدى اهتمام رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت التنموية الاقتصادية خصص له مبلغ 6448 مليار دج ويمثل تقريبا 8% من المبلغ المخصص، أما محور مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص مبلغ 360 و 250 مليار دج أي بنسبة 2% و 1%¹.

يهدف برنامج تطوير النمو الاقتصادي "التنمية الخماسي 2010-2014" إلى تحقيق:²

¹ بنين بغداد، نصير أحمد، سياسة الموازنة العامة وتأثيراتها على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، حالة الجزائر، 2001-2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، 2015، ص 50.
² بوجمعة بلال، مرجع سبق ذكره، ص 40.

- تشجيع إنشاء مناصب الشغل من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني؛
- إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس للبرنامج؛
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال تطوير البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال الإعلام الآلي.

البرنامج الخماسي (2015-2019): تحسن المؤشرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة لوصول احتياطي الصرف إلى 178.93 مليار دج سنة 2014 وتسجيل 4% معدل نمو اقتصادي متوسط على طول الفترة 2010-2014 عازمت الحكومة على مواصلة توسيع وإنجاز مشاريع البنى التحتية برمجتها لمشروع الخماسي 2015-2019 الذي صدر له مبلغ مالي قدره 21000 مليار دج أولى قيمة الحقيقية الاقتصادية اهتماما بالغاً بتخصيص له 4300 مليار دج وجاء هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمية.

• الفرع الرابع: تقييم البرنامج الإصلاحي الاقتصادي

لقد شرع في الإصلاح الاقتصادي منذ أكثر من عشر سنوات من أجل القيام بتحويلات جذرية في الدائرة الاقتصادية في المحيط المؤسسي وإخفاق هذه الإصلاحات هو اليوم حقيقة يقرها المجتمع فبالرغم من تحسن أسعار المحروقات سنة 2000 الذي وصل سعر البرميل فيها إلى 28.5 دولار بعدما كان 17 دولار للبرميل سنة 1997 والذي صاحبه انخفاض في خدمة المديونية إلى 19.8 % في سنة 2000 مقابل 47.5 في سنة 1998 والذي أدى إلى استفادة الجزائر من ظرف مالي مناسب كذلك نسبة النمو خلال الخمس سنوات الأخيرة والمقدرة بـ 3% تبقى غير كافية للاستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لا سيما التشغيل¹

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، محاضرة مقدمة لطلبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 324.

يمكن ذكر التقييم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي حسب الفترات كما يلي:¹

- **الفترة (2001-2004):** إن معدلات النمو المختلفة لإيرادات السياسة الميزانية خلال الفترة لم تواكب معدلات نمو نفقات الميزانية وهذا ما تظهره حالة الميزانية العامة والخزينة العمومية باستثناء سنتي 2001 و 2002 التين حققت فيهما الميزانية فائضا قدر بـ 45 مليار دج و 26.03 مليار دج على التوالي ما يوحي بعدم قدرة إيرادات الميزانية على مواكبة تزايد النفقات العامة وحدوث عجز في الخزينة العمومية بـ 10.25 مليار دج.
- **الفترة (2005-2009):** تتميز باستمرار حالة العجز في الموازنة العمومية والخزينة العمومية نظرا لعدم قدرة إيرادات الميزانية على مواكبة نفقات الميزانية، حيث نجد أن معدلات تغطية الإيرادات العامة كان يتراجع بين 23% عام 2008 و 83% عام 2005.

- **الفترة (2010-2014):** تأثرت الميزانية العامة والخزينة العمومية بحجم النفقات العامة التي بذلها الحكومة ولم تستطع الإيرادات العامة مواكبتها برغم السعر المرتفع للنفط آنذاك الذي بلغ 100 دولار للبرميل فقد بلغ معدل التغطية ما بين 53.89% عام 2012 و 68.89% عام 2010 موضحا بذلك حالة العجز الموازي الكبير الذي عاشته الميزانية العامة والخزينة العمومية في هذه الفترة إجمالا يمكن حصر طبيعة العجز المالي في الميزانية العامة في الجزائر إلى ثلاث نقاط أساسية :

الأولى: إقناع الحكومة بأن تنفيذ السياسة المالية التوسعية سوف تكون آثاره ايجابية في النمو الاقتصادي والبطالة

الثانية: تتعلق بالقطاع الخاص (أفراد مؤسسات) والذي ينتظر من الحكومة رفع الانفاق العام إلى أعلى حد ممكن مقابل خفض معدلات الضرائب إلى أدنى حد ممكن.

¹ شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018، ص ص 133-

الثالثة: ضالة الموارد المالية المحلية (الضرائب العادية المتحصل عليها من القطاع الخاص) والتي تمكن الحكومة من السيطرة على تقديرات نفقات الميزانية العامة والتي تكفل تحقيق الفائض أو على الأقل تضمن توازن الميزانية.

المطلب الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري بعد أزمة انهيار النفط 2014

يعرف قطاع المحروقات مكانة هامة، إذ يعتبر المورد الهام لديها في إعداد الميزانية العامة ومصدر لتوفير الاحتياجات والصرف، وهكذا أصبحت الجزائر رهينة هذا المورد، فقامت هذه الأخيرة بتبني إصلاحات في ظل الألفية الجديدة إلى جانب البحث المستمر على حلول وإصلاحات جديدة للوقاية من انهيار أسعار المحروقات من جهة، والبحث عن طريقة فعالة للتحويل نحو اقتصاد يتميز بالتنوع في إيراداته من جهة أخرى.

الفرع الأول: الاقتصاد الجزائري وعلاقته بقطاع المحروقات (أهمية، أسباب، آثار)

في الوقت الذي اعتبر فيه بعض المحللين بأن أسعار النفط سوف ترتفع بسبب الأزمات والصراعات التي تعرفها مناطق آسيا وإفريقيا، إلا أنه فوجئ بتراجع حاد في الطلب وانهيار في أسعار النفط التي أوقعت العالم وخاصة دول (OPEC) المصدرة للنفط في ذعر وتخوف من الوقوع في الأزمة.

أولاً- مراحل أساسية مر عليها قطاع المحروقات

إن ما يؤكد الواقع أن الجزائر كانت تعيش بحبوة مالية في مطلع الألفية الثانية، إذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95% من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% أدى إلى العديد من الآثار السلبية، فهذا الانحراف الكبير لأسعار المحروقات جعل الاحتياجات المنتجة تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز، تعتمد الجزائر سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها في سنة 2015.¹

¹ناصر بوجلال وآخرون، التوجهات المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 06، جوان 2019، ص 188.

انخفض متوسط سعر البرميل إلى 53.1 دولار بعدما كان يقدر بـ 100.2 دولار سنة 2014 وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل حيد ميزان المدفوعات حيث سجل عجز قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 بعدما كان يقدر بـ 5.88 مليار دولار سنة 2014. ونتيجة للاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانخفاض الأسعار أثر كبير وواضح على المعروض النقدي كذلك، حيث عرفت وسائل الدفع (M1) انخفاض حاد سنة 2015 و 2016 حيث سجل معدل نمو شبه منعدم للعرض النقدي (M2) بلغ (0.13%)، (0.79%) على التوالي بعدما كان يقدر بـ 13.4 كمتوسط نمو سنويا.¹

ولعل ما فاقم من حدة الأزمة هو عدم قدرة دول الأزمة في بداية الأمر على التحكم فيها كون أن صلاحياتها محدودة لذا يجب إيجاد هيكل مؤسساتي يلئم بنى أدوات السياستين ربما كان سيمنع انتشار الأزمة بسرعة.²

ثانيا - أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات لتمويل برامجها التنموية، جعل اقتصادها يتأثر بالصدمات والتقلبات في أسواق النفط العالمية، بما في ذلك انعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.³

1- **أهمية النفط في الناتج المحلي الإجمالي:** إن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي هي إحدى مقاييس التنوع الاقتصادي ، حيث بلغت نسبة مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 38% خلال الفترة (2000-2014) وهي ما يدل على أن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ومن ثم ضعف النشاط في القطاعات الأخرى.

¹ زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالي وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2017-2018، ص ص 195-196.

² ديش فاطمة الزهراء، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية دراسة حالة - أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 175.

³ نادية العقون، أسماء مخالفة، أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2018، ص ص 157-158.

2- مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة: تمثل الجباية البترولية أهم مصدر ضمن هيكل الإيرادات العامة لارتباط هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط، حيث مثلت هذه الأخيرة ما نسبته 43% من الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2017) مما يؤثر

على التبعية الكبيرة لبرامج الميزانية العامة للدولة إلى عائدات المحروقات.

3- أهمية المحروقات بالنسبة للصادرات: يمثل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في هيكل التجارة الخارجية في الجزائر إذ أنه يسيطر على 37% من إجمالي الصادرات، وبالتالي فإن تحقيق أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يرتبط بصورة مطلقة بارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات، حيث انخفضت صادرات الجزائر إلى 62.88 مليار دولار و28.88 مليار دولار خلال سنة 2014 و2016 على التوالي وذلك إثر انخفاض أسعار البترول وهو ما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات.

4- أهمية المحروقات بالنسبة للاحتياطات العالمية الأجنبية: محاولة الجزائر لتصحيح الاختلالات الأجنبية بالتزامن مع انهيار النفط أدى إلى انخفاض هائل لحجم الاحتياطات الأجنبية إذ تدهورت هذه الأخيرة من 201 مليار دولار عام 2013 إلى 104 مليار دولار عام 2017 أي ما يقدر نسبته بـ 50% ما يعني ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدخل النقدي للنفط فقط.¹

انهارت أسار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف 2014 بعد الطفرة التي عرفتتها منذ مطلع الألفية الثانية فانخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل حوالي 30 دولار مطلع عام 2016، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ما يلي:²

¹ مازن أحد صباح وآخرون، سياسة البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط 2014: العراق والجزائر حالتين دراسيتين، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد 01، 2019، ص 11.

² حدادي عبد الغني، بن عبد الفاتح دحمان، آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة (2014-2017) على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 01، 2018، ص ص 109-110.

- ظهور أنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف حوالي 4.2 مليون يوميا إلى يوق النفط الخام مما يساهم في حدوث تخمة في المعروض العالمي؛
- التغير في السلوك الاستراتيجي لأويك إذ تعد أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط العالمي، وقد شهدت مؤخرا تغيرات في سلوكها من خلال المتغيرات من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار؛
- الزيادة في الصادرات الإيرانية بعد رفع العقوبات " الاتفاق النووي" بزيادة تصديره 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016؛
- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين بسبب تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، والتي زاد طلبها كثيرا مؤخرا؛
- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة من خلال الاستعانة عنه ببدائل أخرى أهمها الغاز الصخري؛
- العوامل التقليدية لأساسيات السوق من عرض الطلب وطاقة إنتاجية فائضة وحركة المخزونات النفطية التطورات الجيو سياسية؛
- دور سياسة السوق والمضاربة في تحديد سعر النفط؛
- زيادة الوفرة في المعروض وانخفاض الزيادة في الطلب؛
- تأثيرات انخفاض سعر صرف الدولار عملية تسعير النفط.

الفرع الثاني: إصلاحات في ظل البحث في حلول انهيار أسعار المحروقات في الجزائر

تعتبر صدمة انخفاض أسعار المحروقات مرحلة ناتجة عن "أسباب ذكرناها سابقا وبالتالي يمكن للأسعار أن ترتفع مرة أخرى ولهذا الغرض اتخذت الجزائر تدابير تعمل على التخفيف من حدة الصدمة.¹

¹ محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات- دراسة حالة و.م.أ 2018 وحالة الجزائر 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 345.

أولا- سياسة التقشف

هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي، تعتبر خطة تقشفية تركز على ثلاثة أهداف رئيسية هي التعديل المالي، الإصلاح النقدي وسياسة معدل الصرف الأجنبي.¹

1- الإعلان عن سياسة التقشف في الجزائر

لم تتبنى الجزائر لوحدها هذه السياسة وإنما اعتمدها الكثير من الدول التي عانت مشاكل اقتصادية مثل بريطانيا، اسبانيا، مصر وتونس بهدف خفض عجز الميزانية في تاريخ 25 ديسمبر 2014 قدم الوزير الأول تعليمية رقم 348 إلى أعضاء الحكومة، محتواه تبني تدابير تقشفية تشمل محال نفقات التسيير ونفقات التجهيز وتحسين الموارد وتمويل الاقتصاد.

● **التقشف في نفقات التسيير:** تنص التعليمية أولا على في التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد ماعدا المناصب المالية المتوفرة بعد موافقة الوزير الأول وثانيا العمل على الحد من التقلبات الرسمية إلى الخارج، تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور بلدنا في إطار المبادلات الثنائية أو بمناسبة التظاهرات المختلفة، الحد من انتشار المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والإبقاء على المنشآت الاجتماعية التربوية مع ترشيدها وتنظيمها وتسييرها.

● **التقشف في نفقات التجهيز:** تنص التعليمية على إعطاء أولوية لإتمام المشاريع قيد الإنجاز أي التي انطلقت أشغالها وتأجيل المشاريع الغير ضرورية، إجبار أصحاب المشاريع في مجال الصفقات العمومية على استخدام منتجات محلية وكذلك إجبارهم على التعامل مع المؤسسات العمومية والخاصة المحلية في إنجاز المشاريع، وبعدها يمكن اللجوء إلى المؤسسات الأجنبية إن استدعت الضرورة.

¹ أحمد منصور وآخرون، فعالية سياسة التوسع التقشفي في البرازيل خلال الفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد الأول، 2020، ص 41.

- **التقشف بتحسين الموارد:** تنص التعليمات على زيادة نسبة تحصيل الجباية العادية من خلال التوسع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي وأيضاً الرفع من حصيلته الإيجار والأعباء وغيرها من الإتاوات (كهرباء، غاز)، وبعدها مضاعفة الجهود التي تعمل على دمج النشاط الموازي في النشاط الرسمي.
- **التقشف وتمويل الاقتصاد:** تنص التعليمات على تحفيز البنوك والمؤسسات المالية للمساهمة أكثر في تمويل الاقتصاد، كذلك العمل على التطوير التدريجي لسوق رؤوس الأموال.
- **التقشف والتجارة الخارجية:** تنص التعليمات على مراقبة عمليات التجارة الخارجية، كذلك مكافحة التحويلات الغير قانونية للعملة الصعبة، تقييس مواد الاستهلاك بهدف الحد من الاستيراد والعمل على تدعيم وتشجيع الصادرات، تحفيز الاستثمارات الهامة التي تساهم في اندماج الاقتصاد الوطني.¹
- **التقشف وتنوع الاقتصاد:** عرفه " Romer " بأنه اعتماد تنويع المدخلات الوسيطة وتعزيز إنتاجية السلع النهائية، وهو ما يضمن إمكانية الحد من التقلبات في أسعار الصادرات الرئيسية وخاصة للبلدان التي تعتمد على مصدر أو اثنين في دخلها الكلي.²
- كما يقصد به في إطار الاقتصاد بأن النفطية العربية " تنتمي القطاعات غير النفطية والحد من نسبة الإيرادات والعائدات التي تستمدتها الحكومة من صادرات النفط والغاز"³
- **التقشف وتفعيل دور الرقابة:** تنص التعليمات على تعزيز أدوات الرقابة خاصة في المجال المالي، الضريبي، التجاري والصناعي (مراقبة الجودة والتقييس)، وكذا التجارة الخارجية.

¹ محمد بوطيطة، مرجع سبق ذكره، ص 345.

² لوصيف عمار، العايد لزهري، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات- رؤية استشرافية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52، ديسمبر 2019، ص 10.

³ عبد الكريم مسعودي وآخرون، أثر انهيار أسعار المحروقات على الإنفاق الحكومي بالجزائر-دراسة في السياسات البديلة، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، العدد 04، 2019، ص 144.

ثانيا - السعر المرجعي للنفط

يهدف للمحافظة على استمرار النفقات بترشيد عقلاني، قامت الحكومة بإعداد ميزانيتها العامة على أساس سعر مرجعي 19 دولار للبرميل في السنوات 2003 و 2005، ولما تجاوز السعر المتوسط لبرميل النفط 38 دولار قررت الحكومة رفع السعر المرجعي في حدود 26 دولار، ولما تجاوز سعر البترول في الأسواق 60 دولار قررت الحكومة مرة ثانية رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل سنة 2008، أما سعر البرميل الذي يكون فوق السعر المرجعي توجه نحو صندوق يعرف بصندوق ضبط الإيرادات، ولا تزال الميزانية إلى يومنا هذا تعتمد على 37 دولار كسعر مرجعي للبرميل.¹

ثالثا - صندوق ضبط الإيرادات

أنشئ هذا الصندوق سنة 2000، حيث امتازت هذه الفترة بالارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة والتي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر، يهدف إلى امتصاص فائض إيرادات الجباية.²

رابعا - آلية امتصاص نقود السوق الموازية

عرفت السوق المالية تطورا ملحوظا على مستوى تداول النقود خارج البنوك بحيث تطور من 1284.5 مليار دينار ممثلة نسبة 30.34% من إجمالي النقود المتداولة سنة 2007 إلى أن وصلت إلى 3658.9 مليار دينار ممثلة 38.19% سنة 2014، هذا ما استدعى وضع آلية لاسترجاع للأموال المتداولة في السوق الموازية ووضعها في البنوك ، مقابل تحمل ضريبة جزافية تقدر ب 7% فقط طبقا للقانون المالي التكميلي لسنة 2015، دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ في أوت 2015.

¹ محمد بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 347-348.

² بلعجز حسين، عبد الصمد سعودي، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية لسنتي 2015 - 2016، مجلة رماح للبحوث والدراسات ، العدد 19، سبتمبر 2016، ص 347.

خامسا - إصلاح القطاع الضريبي بهدف إصلاح الجباية العادية محل الجباية البترولية تعد الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري منذ التسعينيات من القرن الماضي إلا أنه يبقى غير محفز للاستثمارات خارج المحروقات لذلك تم اتخاذ تدابير تشريعية تنص على مراجعة نسب الضرائب بهدف تسهيل وتبسيط النظام الجبائي وتشجيع آليات محاربة الغش والتهرب الضريبي أيضا وإعطاء دور للجباية بأن تصبح مساهم في تحفيز وتوجيه النشاط الاجتماعي والاقتصادي.¹

¹مجمد بوطوبة، مرجع سبق ذكره، ص 349.

المبحث الثاني: طبيعة السياسة المالية والنقدية في الجزائر (2008-2018)

المطلب الأول: الاتجاهات المالية والنقدية في الجزائر (2008-2011)

الفرع الأول: الاتجاهات المالية والنقدية في النصف الثاني من عام 2008

يوضح تحليل الوضع النقدي الموحد خلال النصف الأول من عام 2008 والنصف الثاني من عام 2008، وكذلك لعام 2007، أن تطور عرض النقود لا يزال مدفوعا بالتوسع النقدي في إجمالي الأصول الخارجية للمصارف، مع العلم أن صافي الأصول الأجنبية قد تجاوز منذ نهاية عام 2005 السيولة النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني.

يبرز تحليل عملية تدفق النقود وديناميكيات تدفق السيولة أن الاحتياطات النقدية الأجنبية الرسمية التي يحتفظ بها بنك الجزائر تظل المصدر الأول للتوسع النقدي مما يدل على جودة ضمان العلامات النقدية، يظهر الوضع النقدي الموجود في نهاية عام 2008 بوضع أن إجمالي صافي الأصول الأجنبية سجل نموا قويا (38.2%)، بما في ذلك 23.6% في النصف الثاني من العام مقابل 11.8% في النصف الأول، من المهم التأكيد على أن معدل التوسع السنوي الذي تحقق في عام 2008 (38.2%) هو ذروة تاريخية، مع الأخذ في الاعتبار أن السنوات الخمس الماضية شكلت هضبة في المجال (31.95% إلى 34.46%) بالنسبة لعام 2007، بلغ معدل النمو 34.46% وبلغ صافي الأصول الأجنبية، ما يعادل بالدينار 8290.38 مليار دينار في نهاية جوان 2008 و10246.96 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 بعد ارتفاع من 5515.05 مليار دينار نهاية ديسمبر إلى 7415 تحت تأثير التوسع الهيكلي لصافي الأصول الأجنبية، زاد المعروض النقدي بنسبة 16.04 عام 2008 منها 5.36% فقط في نهاية النصف الثاني من العام مقارنة بـ 10.39% في النصف الثاني من عام 2007 و24.17% ظل مرتفعا في النصف الأول من عام 2007، الاعتدال في معدل إنشاء النقود في عام 2007 على الرغم من أن التوسع النقدي من حيث عام 2008 (10.1) فإن معدله السنوي أقل من المعدل سنة 2007، الاعتدال في معدل إنشاء النقود في النصف الثاني من 2008، مقارنة

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

بالفصلين السابقين، يعلن في الواقع عن اتجاه تنازلي جديد في هذا المجال بعد دورة الانخفاض في معدل التوسع النقدي المسجل بين عامي 2001 و2004.

ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في نسبة النقود / عرض النقود الالتزامية M2 العملة المتداولة 89.19% في 2008، أعلى من معدل زاد بشكل طفيف في عام 2008 من 21.43% في نهاية عام 2008، تفضيل الحيازات في النقدية لا يزال سلوكا راسخا في الطلب على النقود في الجزائر في حين كان تحديد أنظمة المقاصة عن بعد كان فعالا في النصف الأول من عام 2006.

بالإضافة إلى ذلك سجلت القروض المقدمة للاقتصاد (قبل إعادة شراء القروض المتعثرة) باعتبارها النظير الثاني لعرض النقود، نمو قويا 17.84% في عام 2008 بمعدل 12% في 2008 مقابل 9.26% في النصف الثاني من عام 2007، نمو القروض الاقتصادية المحقق في الفصل الثاني من عام 2008، هو قريب جدا من معدل الزيادة في عام 2006 بأكمله 12.16% وقد سجل عام 2007 زيادة في الائتمان للاقتصاد بنسبة 15.22% مما أدى إلى استثناء قروض للاقتصاد.

في مواجهة السيولة المتزايدة في النظام المصرفي، شهد سوق المال بين البنوك انتعاشا نسبيا في النشاط خلال عام 2007 وفي النصف الأول من عام 2008 مقارنة بعام 2006، من ناحية أخرى في نهاية ديسمبر 2008، تم التفاوض على المبلغ وانخفضت في هذه السوق بشكل طفيف من 23.13 مليار دينار نهاية عام 2007، وظلت المعدلات مرجحة بدورها مستقرة من 3.3% إلى 3.4%. أما بالنسبة للاحتياجات الإجبارية، قد تم تعديل سعرها بالزيادة من منتصف جانفي 2008، أي 8% مقابل 6.5% وبلغت قيمتها 394.7 مليار دينار نهاية ديسمبر 2008 مقابل 384.8 مليار دينار نهاية جوان 2008، فيما بلغ مستواها 272.1 مليار دينار نهاية عام 2008 كما قام مجلس الائتمان والعملية في ديسمبر 2008 بزيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك والمؤسسات المالية في الربع الرابع من عام 2008.

الفرع الثاني: الاتجاهات المالية والنقدية في النصف الثاني من عام 2009

أولاً - مرونة المالية العامة

أريت المراجعات الختامية لعناصر الوضع العام للخزانة (إيرادات ونفقات الميزانية، العمليات المالية للدولة... إلخ) لعام 2009 على أساس الإنجازات التي تحققت في نهاية نوفمبر 2009 وتشير هذه التوقعات إلى انخفاض مستوى إيرادات الموازنة من 5190.2 مليار دينار عام 2009، أي انكماش بنسبة 29% وهو ما يعادل تقريبا انكماش عائدات تصدير الهيدروكربونات ملازم بشكل أساسي لانخفاض أسعار النفط والغاز في السوق الدولية.

وبالفعل ارتفعت عائدات المحروقات من 4088.6 مليار دينار عام 2008 إلى 1238.7 مليار دينار نهاية شهر جوان 2009، ومن ثم إلى ما يقدر بـ 2412.7 مليار دينار لكامل عام 2009.

تجاوزت ضرائب النفط الهدف المحدد في قانون المالية لعام 2009 (1927) مليار دينار لسعر بميل النفط الخام 37 دولار لتصل إلى 400.7 مليار دينار، مكن هذا الفائض من تغطية نفقات التشغيل، النفقات الرأسمالية، بالإضافة إلى ذلك، تطلب مستوى النفقات الرأسمالية المتكبدة استنزافا صافيا لصندوق تنظيم الإيرادات مبلغ 354.3 مليار دينار للسنة المالية 2009 .

ارتفعت إيرادات الضرائب العادية بنسبة 19.79% تم تسجيل الزيادات الأكثر أهمية في الضرائب على الدخل والأرباح (39.58%) والضرائب على السلع والخدمات (8.59%) زادت الرسوم الجمركية بشكل طفيف فقط (4.55%) نتيجة استقرار الواردات السلعية في عام 2009.

تشير التوقعات الختامية لنفقات الميزانية إلى مصروفات قدرها 4372 مليار دينار في عام 2009 بزيادة قدرها (4.32%) مقارنة بعام 2008، بالإضافة إلى ذلك استمرت جهود الميزانية لدعم إنعاش النشاط الاقتصادي، ممثلة ببرنامج الاستثمار العام الكبرى في

عام 2009 بـ (4%) على الرغم من الانكماش الحاد في إيرادات الموازنة من الهيدروكربونات وقد أثر هذا الانكماش في عائدات ضريبة النفط في عجز الميزانية يقدر بـ 685.7 مليار دينار في عام 2009 وهو أول عجز خلال العقد كما ساهم في قروض الخزينة الصافية المقدرة بحوالي 170 مليار دينار في زيادة العجز الكلي للخزينة 850 مليار دينار، وقد أدى هذا إلى انخفاض ملحوظ في القدرة التمويلية للخزينة للسنة المالية 2009 إلى استخدام موارد صندوق تنظيم الإيرادات بمبلغ صافي قدره 354.3 مليار دينار.

ثانيا: الاتجاهات النقدية - إنعاش القروض المصرفية في سياق التوسع النقدي المعتدل

يسلط تحويل الدورة النقدية على مدى السنوات العشر الماضية الضوء على الأهمية المتزايدة لدور الأصول الأجنبية كمحدد هيكلي للتوسع النقدي في الجزائر، حيث يتجاوز صافي الأصول الأجنبية السيولة منذ نهاية عام 2005، النقدية في الاقتصاد الوطني. تميز عام 2009 تحت تأثير الصدمة الخارجية الملازمة للأزمة الاقتصادية العالمية الخطيرة بمعدلات نمو في النصف الأول من العام، على وجه M2 معتدلة للتجمعات النقدية، وحتى انكماش المعروض النقدي بالخصوص إذ كان إجمالي صافي الأصول الأجنبية هو المصدر الرئيسي للنمو النقدي بطريقة مستدامة منذ عام، فإن الإجمالي لم يغذي عملية تكوين النقود لعام 2009.

بلغ إجمالي صافي الأصول الأجنبية الذي سجل ارتفاعا قويا (38.18%) في عام 2008، يعادل ذروة تاريخية بما يعادله بالدينار 10890.52 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2009 مقابل 10604.30 مليار دينار نهاية جوان 2009 و 10246.96 مليار دينار نهاية ديسمبر 2008 ، هذه الزيادة الضعيفة في صافي الأصول الأجنبية في عام 2009، تشهد على تأثير الصدمة الخارجية على الوضع النقدي في سياق صعود الموقف للمالية الخارجية

في النصف الثاني من عام 2008 (5.36%) مقابل (10.13%) في M2 بعد تراجع معدل التوسع النقدي للنصف الأول من عام 2008، سجل النصف الأول من عام

2009، انكماشاً نقدياً (1.13- %) يمثل هذا الانكماش في النصف الثاني من عام 2009 تعويض تأثير (5.44% M2) النقدي حتى الصدمة للوضع النقدي.

من ناحية أخرى، وباستثناء الودائع من قطاع النفط والغاز والتي تمثل (26.26%) من إجمالي الودائع تحت الطلب عرفت نمواً بنسبة (14.55%) في عام 2009، خاصة في النصف الثاني من العام في سجل المعروض النقدي العام.

وتجدر الإشارة إلى أن الودائع المحصلة من قبل البنوك من الأسر تمثل (67.89%) من إجمالي ودائع القطاع الخاص في عام 2009، في حين أن هذه الحصة النسبية الأعلى (79.97%) الودائع بالعملات الأجنبية يجعل من الممكن توضيح الاتجاهات النقدية (M2) أن تحليل التصور في عام 2009 لمكونات عرض النقود الرئيسية:

- ارتفع إجمالي العملة المتداولة البالغ 1828.7 مليار دينار نهاية عام 2009 مقابل 1540- مليار دينار نهاية عام 2008، بنسبة (18.75%) مقابل (19.89%) عام 2009، 2008 و (18.78%) في عام 2007.

- سجلت النقود الكتابية في البنوك (الودائع تحت الطلب وأشباه النقود) انكماشاً بنسبة (2.59%) في عام 2009 مقارنة بالنمو القوي لعام 2008 (14.26%) و 2007 و (27.11%).

- وزادة الخزانة بشكل حاد (24.81%) بينما يستمر الجزء الأكبر من CCP زادت الودائع لدى التدفقات النقدية الخارجية من خلال البريد الجزائري.

- ارتفع نصيب أشباه النقود مقارنة بالمجموعة الثانية في عام 2009 أي 30.75 مقابل 28.62 في عام 2008 و 29.38 في عام 2007.

الفرع الثالث: الاتجاهات المالية والنقدية في النصف الثاني من عام 2010

أولاً- التطورات النقدية الرئيسية

وفيم يتعلق بالتمويل العام، تحسنت إيرادات الميزانية، مسجلة زيادة بنسبة (19.1%) في عام 2010، وسجلت نفقات الميزانية من جانبها انخفاض، زيادة بنسبة (6.3%) في

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

مدفوعات الخزينة، مدفوعة بالنفقات الجارية، في حين أن ملف المدفوعات للمصرفيات الرأسمالية يستقر نسبيا، وانكمش عجز الموازنة الإجمالي المتأصل في الصدمة الخارجية لعام 2009 بشكل ملحوظ في عام 2010 مما يؤكد استدامة المالية العامة، على وجه الخصوص، زادت المدخرات المالية المستحقة للخزانة من حيث الودائع لدى بنك الجزائر في عام 2010، لتقترب إلى (41%) من الناتج المحلي الإجمالي.

تميز عام 2010 بالعودة إلى التوسع في سياق النمو في صافي الأصول الأجنبية التي اتسمت (M2) بمعدل نقدي (13.8%) بالمعنى المعروض النقدي تميز بالاستقرار النسبي في عام 2009 تحت تأثير الصدمة الخارجية.

سجلت الودائع من المؤسسات العامة الآني زيادة بنسبة (9.49%) أو 107.65 مليار دينار في القيمة في حين يقدر معدل الودائع المحصلة من الشركات الخاصة والأسر نحو (8.4%) في إجمالي الودائع المحصلة في القطاع الخاص.

كما ارتفعت القروض التي وزعتها البنوك في عام 2010 للعملاء من الشركات والأفراد، بشكل مباشر أو من خلال الاستثمار في السندات الصادرة عن الشركات بنسبة (15.6%) في عام 2010.

ثانيا - الاتجاهات التالية في عام 2010 توضح تحليل تطور مكونات العرض النقدي (M2)

- ارتفع النقد في البنوك بنسبة (12.46%) في عام 2010 مقابل انخفاض بنسبة (8.2%) في عام 2009 من 4300.7 مليار دينار في نهاية عام 2009 إلى 4836.6 مليار دينار في نهاية عام 2010؛

- سجلت الودائع لأجل بمعنى شبه النقود بنسبة (13.3%) مع استقرار نسبته في المعروض النقدي في 2010 (30.9%) في 2010 و (31.1%) في 2009 مقابل (28.6%) في 2008؛

- عرفت الخزينة توسعا مستداما في عام 2010 ((8.59%) بعد الزيادة بنسبة (24.6%) في CCP)؛

- بلغ إجمالي التداول النقدي 2098.6 مليار دينار في نهاية عام 2010 بزيادة طفيفة مقارنة بالسنوات السابقة؛

وسبب استئناف التوسع النقدي في عام 2010، زادة السيولة المصرفية بمقدار 102.3 مليار دينار من 2447.4 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2009 إلى 2549.7 مليار دينار في نهاية عام 2010.

الهدف المحدد لعام 2010 (بين 8% و 9%)، يرجع في مجموع M2 (13.8%)، تجاوز معدل التوسع ذلك على وجه الخصوص إلى المدفوعات الكبيرة لزيادة الميزانية الحالية، بالإضافة إلى ذلك بلغ سعر برميل النفط الخام 80.15 دولارا، بينما تم وضع التوقعات النقدية والمالية على أساس سعر النفط البالغ 76.5 دولار للبرميل. في ظل هذه الخلفية من الانتعاش الكبير في النمو النقدي، ساعة السلوك المنظم للسياسة النقدية من قبل بنك الجزائر في احتواء الضغوط التضخمية في عام 2010، وانخفض معدل التضخم إلى (3.9%) في عام 2010.

الفرع الرابع: الاتجاهات المالية والنقدية في النصف الثاني من عام 2011

أولا- الوضع النقدي

يظهر الوضع النقدي في نهاية 2011، استئنافا مستمرا للتوسع النقدي خلال السنة قيد الاستعراض، مدفوعا بنمو قوي في الائتمان الاقتصادي في سياق النمو الملحوظ في الأصول الخارجية وكذا استأنفت الأخيرة دورها في عملية إنشاء النقد، بطريقة مستدامة في عام 2011 بعد الصدمة الخارجية لعام 2009. في الواقع سجل صافي الأصول الأجنبية زيادة بنسبة (10.36%) في النصف الثاني من عام 2010.

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

في حين أن تراكم الأصول الخارجية كان عاملا حاسما في التوسع النقدي لأكثر من عشر سنوات لعبت الائتمانات المتغيرة للاقتصاد بشكل حاد في عام 2011 (19.99%) بما في ذلك (7.95%) في النصف الثاني من العام على أساس سنوي، هذا المعدل أعلى بكثير من صافي الأصول الأجنبية (16.05%) مما يساهم بشكل كبير في التوسع النقدي.

اقتترنت الزيادة الحادة في القروض للقطاع العام بنسبة (31.8%) بزيادة معتدلة في القروض المقدمة للشركات الخاصة (13.01%)، أما بالنسبة للقروض المقدمة للأسر فقد سجلت زيادة كبيرة في عام 2011 (18.34%) خاصة في الربع الرابع (12.03%).

فيم يتعلق بهيكل المعروض النقدي، تميز عام 2011 بزيادة تقارب (2%) في الحصة النسبية للودائع في نقاط البيع الموحدة وفي الخزنة لتصل إلى (10.63%) في نهاية عام 2011 وزيادة أقل في الأصول الائتمانية إلى (26.37%) في نهاية 2011 (25.71%) في نهاية 2010 بالإضافة إلى ذلك، إن سجل مؤشر أسعار الجزائر الكبرى ثلاثة انخفاضات شهرية (جوان، سبتمبر وديسمبر) فإن التضخم على أساس سنوي يقدر بنسبة (5.16%) في ديسمبر وتجاوز (5%) منذ أوت 2011، وفي سياق تسارع معدل التوسع في المعروض النقدي (16.91%) على أساس سنوي في جوان 2011 و(19.47%) في ديسمبر 2011 (13.8% في ديسمبر 2010) ولا سيما تحت تأثير الصدمة في الاعتمادات الاقتصادية والنفقات الجارية في الميزانية، تباطؤ معدل التضخم في النصف الأول من عام 2010 (5.41%) ثم ارتفع إلى (4.52%) في النصف الثاني من عام 2011.

المطلب الثاني: الاتجاهات المالية والنقدية في الجزائر للفترة (2012-2015)

الفرع الأول: الاتجاهات المالية والنقدية في الجزائر للنصف الثاني من عام 2012

أولا- التطورات النقدية

تميز عام 2012 بذروة التضخم على الرغم من تباطؤ وتيرة التوسع النقدي وارتفع إجمالي النقد بنسبة (11.47%) فقط مقارنة ب (19.9%) عام 2011 وهو ما يتوافق مع أدنى

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

وتيرة في السنوات السبع الماضية باستثناء عام 2009، عام الصدمة الخارجية واسعة النطاق، أما بالنسبة للنقود الورقية فقد انخفض معدل نموها بنحو (8%) أو (14.81%) في 2012 مقابل (22.53%) في 2011، بالإضافة إلى ذلك انكمشت النقود الورقية في نوفمبر وديسمبر مع ذلك استمر الاتجاه عام 2012 حيث وصل إلى 26.7 في نهاية الفترة التصاعدي في نسبة النقود (M2).

على الرغم من التباطؤ في وتيرته، كان التوسع النقدي المسجل في عام 2012 مدفوعا بشكل أكبر بالنمو الكبير للاتتمانات للاقتصاد مقارنة بصافي الأصول الأجنبية، في سياق التأثير الضعيف الكامن في انكماش صافي المركز المالي للدولة.

وقد سجلت طبيعة ميزان المدفوعات التي لا تزال متواتية من خلال الزيادة في صافي الأصول الأجنبية (7.3%) خاصة في النصف الأول من العام قيد المراجعة، وهذا يعزز الدور الحاسم لصافي الأصول الأجنبية الإجمالية في الوضع النقدي الموحد، خاصة أنه تجاوز العرض النقدي ويغذي جزئيا السيولة الفائضة في سوق المال.

إن أحد المحددات الرئيسية للتوسع النقدي في عام 2012 يشمل معدل الزيادة القوي في القروض الاقتصاد (15.3%) مقابل (4%) في 2011، وقد وصل هذا المعدل إلى (17%) بما في ذلك عمليات الاستيراد التي أجرتها الخزنة في نهاية عام 2012 بلغت الائتمانات المصرفية للشركات الخاصة 1949.2 مليار دينار مقابل 1683.2 مليار دينار في نهاية 2011، بحيث تتجاوز الاعتمادات للقطاع الخاص (بما في ذلك الأسر) الاعتمادات المستحقة لقطاع الجمهور.

في نهاية عام 2012 حدث انخفاض في الحصة النسبية للودائع (M2) ونتيجة لذلك يشير هيكل المصرفية إلى (61%) (61.4% في نهاية جوان 2011) و (63.6%) في نهاية عام 2011 بينما الحصة وسجل تريزور زيادة بنسبة (12.4%) مقابل (10.4%) نهاية عام 2012، أما بالنسبة لـ CCP الودائع لدى التداول النقدي فقد ارتفعت قليلا

(26.7%) مقابل (25.7%) في نهاية جوان 2011، وبالفعل استمرت التدفقات الشهرية الصافية القوية للنقد الورقية طوال عام 2012 باستثناء نوفمبر وديسمبر 2012.

الفرع الثاني: الاتجاهات المالية والنقدية في الربع الرابع من عام 2013

أولاً- التطورات النقدية

يقدر المعروض النقدي بنحو 11945.82 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار نهاية 2012 و(11261.44 مليار دينار نهاية جوان 2013) أي بمعدل نمو سنوي قدره (8.45%) منها (6.08%) في النصف الثاني. يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي الذي اتسم به عام 2012 (10.94% مقابل 19.91% عام 2011)، تباطؤ وتيرة التوسع النقدي يتلف أيضا بالمجموع النقدي (M2) (باستثناء الودائع من قطاع الهيدروكربون) بما في ذلك انخفاض المعدل إلى (10.21%) عام 2013 مقابل (16.59%) عام 2012 إلا أن المعروض النقدي (M2) باستثناء الودائع في قطاع النفط والغاز نما بشكل أسرع وعلى أساس نصف سنوي تكاد تكون متساوية من (M2) بالمعنى الواسع في 2013 مما يؤكد الدور المتناقص للمواد لقطاع المحروقات في وسائل عمل البنوك.

نمو كبير في القروض المقدمة للإقتصاد في سياق نمو معتدل في صافي الأصول الأجنبية في الوضع النقدي الكلي.

صافي الموجودات الخارجية بقيمة 15218.17 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر 2013 مقابل 14939.97 مليار دينار نهاية ديسمبر 2012 بارتفاع طفيف في 2013 (1.83%) مقارنة بالعام السابق (7.31%) فيما يتعلق بالتطور في الموقف الخارجي حتى مع وجود دور صغير في عملية تكوين الأموال في 2013، يحتل هذا المجموع مكانا مهما للغاية في الوضع النقدي الموحد على وجه الخصوص، وصلت نسبة صافي الأصول الذهبية (M2) إلى 1.274 نهاية عام 2013 .

نمت الودائع في CCP والخزانة بنسبة (10.1%) في عام 2013 بشكل رئيسي في النصف الأول (9.1%).

بلغت قروض البنوك للإقتصاد 5154.24 مليار دينار نهاية ديسمبر 2013 (4742.67 مليار دينار نهاية جوان مقابل 4287.64 مليار دينار نهاية جوان 2013 وديسمبر 2012 و3726.51 مليار دينار نهاية ديسمبر 2011 وعلى أساس ربع سنوي كانت ديناميكية القروض المصرفية أكثر استدامة في الربعين الثاني والثالث من العام قيد المراجعة في نهاية ديسمبر 2013، وصلت قروض الشركات لخاصة 2366.69 مليار دينار (2164.53 مليار دينار نهاية جوان 2013) مقابل 1940.24 مليار دينار نهاية عام 2012، بحيث تكون القروض المقدمة للقطاع الخاص بما في ذلك الأسر.

النمو الكبير في القروض المقدمة للإقتصاد في عام 2013 مدفوعة بديناميكية قروض متوسطة وطويلة الأجل بلغت حصتها النسبية (72.43%) نهاية شهر ديسمبر 2013 (70.07%) في نهاية جوان 2013، مقابل (68.24%) في نهاية عام 2012 و(63.42%) نهاية عام 2011.

انخفضت القروض قصير الأجل إلى (27.57%) في نهاية عام 2013 (31.76%) في نهاية عام 2012 والمبالغ القائمة 3732.98 مليار دينار نهاية عام 2013 والقروض المتوسطة الطويلة الأجل لديها ارتفعت بنسبة (27.58%) في عام 2013 مقابل (23.80%) في عام 2012 وهذا يعكس التحسن في الهيكل وشروط التمويل (تمديد أجل الاستحقاق وتخفيض التكلفة، بالتزامن مع تدابير التسيير التي اتخذت في أوائل عام 2013 والتي جعلت نظام دعم الدولة كجزء من تطوير قروض صحية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقتصادي بدأ هذا الجهاز في الربع الرابع من 2011 ثم زيادة خلال 2013.

يتوفر تطور هيكل (M2) معلومات خاصة عن سلوك الادخار المالي للوكلاء الاقتصاديين وتأثيره على الموارد أسهم البنوك، في حالة ضعف نمو في صافي الأصول الأجنبية انكماش الودائع في قطاع المحروقات (2015- %) بمعدل نمو (M2) باستثناء الودائع

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

الهيدروكربونية (بلغت (10.21%) في عام 2013 (4.76% في النصف الأول) مقابل (8.45%) مجموع (M2) لا معنى الواسع بحيث نمت الهيدروكربونات بنسبة (30.57%) في النصف الثاني من عام 2013 لتصل إلى مستوى متميز 509.61 مليار دينار نهاية الفترة.

أما بالنسبة للودائع لأجل والودائع لأجل بالدينار للمؤسسات العامة (باستثناء الهيدروكربونات) فقد زادت بنسبة (11.07%) في عام 2013 خاصة في النصف الثاني من العام. وقد ساهم ذلك في تطور وسائل عمل البنوك خلال هذه الفترة.

الفرع الثالث: الاتجاهات المالية والنقدية في الربع الرابع من عام 2014

أولاً - المالية العامة

رصيد المدخرات المالية الخزانة في حساباتها المفتوحة في بنك الجزائر آخذة في تراجع في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة بمستواه في نهاية يونيو 2014 ونهاية سبتمبر 2014، بلغ المبلغ الإجمالي المستحق لحسابات الخزانة (الحساب الجاري تنظيم الإيرادات) بنحو 4488.2 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر 2014 و 5235.6 مليار دينار نهاية 2013، مقارنة بشهر ديسمبر 2013 تقلصت القدرة التمويلية للخزانة 1155 مليار دينار خلال 2014 بتأثير الصورة الصاعدة للمصروفات لنفقات الميزانية C وY سيما على المعدلات في سياق انخفاض عائدات ضريبة النفط المحصلة، الأخير يعبر عن تأثير الصدمة الخارجية التي تساهم في توسع عجز الخزينة الكلي بعد توحيد 2013.

ثانياً - الوضع النقدي

على الرغم من العجز في ميزان المدفوعات الخارجي سنة 2014 ارتفع صافي الأصول المالية الأجنبية بشكل رئيسي في الربع الرابع (3.35%) في عام 2014 (0.61%) في الأشهر التسعة الأولى، وهو عام مميز من خلال الانتعاش الكبير في وتيرة التوسع النقدي إلى (14.50%)، (8.41%) في 2013 جاء هذا التوسع بعد عامين من التباطؤ النقدي عرض النقود M2 (باستثناء ودائع الهيدروكربونات) بمعدل أبطأ (12.39%)

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

من الكتلة واسع النطاق M2 النقدية، باعتبارها ودائع في قطاع النفط والغاز نما بقوة في عام 2014 مقابل انكماش بنسبة (20.15%) خلال العام السابق، بالرغم من بداية الصدمة الخارجية الفصل الثاني في عام 2014 سجل نموا قويا، مما عزز خزينة قطاع النفط والغاز بالنسبة للمجمع النقدي M2، بعد زيادة قدرها (7.40%) فقط في 2013، ارتفع بشكل حاد خلال عام 2014 (16.29%) أي بمعدل نصف عام بنسبة (8%) تقريبا، مدفوعة بالانتعاش المستدام في توسع العملة الورقية (14.13%) والودائع تحت الطلب على مستوى البنوك (25.58%) هذا النمو القوي في الودائع تحت الطلب وخاصة في النصف الثاني من العام يفسر بشكل رئيسي النمو في السيولة النقدية خلال عام 2014.

يشير الوضع النقدي إلى انخفاض كبير في صافي متطلبات الدولة على الجهاز المصرفي ويرجع ذلك أساسا إلى تقلص موارد صندوق تنظيم الإيرادات خلال عام 2014 . شهد عام 2014 معدل نمو قوي في القروض الاقتصادية (26.05%) بعد المستويات المرتفعة المسجلة في عام 2013 (20.26%) و(15.06%) في 2012. بلغت القروض متوسطة وطويلة الأجل (75.28%) من إجمالي القروض بنهاية العام الجاري 20 ديسمبر 2014، منها (24.15%) على المدى المتوسط و(51.13%) على المدى الطويل في نهاية عام 2013.

انخفاض الحصة النسبية للقروض قصيرة الأجل إلى (24.72%) في نهاية عام 2014 (31.76%) في نهاية 2012، نمت القروض طويلة الأجل بنسبة أعلى (32.65%) من قروض الاقتصاد (26.05%) المعلقة وارتفعت القروض طويلة الأجل من 2505.05 مليار دينار نهاية عام 2013 إلى 3322.89 مليار دينار نهاية عام 2014.

الفرع الرابع: الاتجاهات المالية والنقدية في الجزائر للربع الرابع من عام 2015 تحت تأثير الصدمة الخارجية.

أولاً- تأثير المالية العامة

تتأثر المالية العامة بانخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، تأثير الصدمة الخارجية على المالية العامة بحيث تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط مما ينعكس في اتساع عجز الموازنة وتآكل صندوق تنظيم الإيرادات (FRR) الميل العام لعجز الخزنة إلى اتساع وتآكل زادت موارد (FRR) طوال عام 2015.

في سياق انخفاض الإيرادات من الضرائب على النفط المرتبطة بالضعف المستمر في عائدات تصدير المواد الهيدروكربونية لا يزال الإنفاق مرتفعا في الميزانية في الواقع وفقا لبيانات من تأكيد الخزنة العامة من قبل القادمين من نظام الدفع .

تدهور الرصيد الإجمالي لعمليات الخزنة في 2015 ليبلغ عجزا 2824.5 مليار دينار عام (8%) 2014 من الناتج المحلي الإجمالي ونتيجة لذلك انخفض مخزون الخزنة من المدخرات المالية إلى 2151.6 مليار دينار نهاية 2015.

ثانيا - الوضع النقدي

في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات الخارجية واتساع عجز الموازنة ، تم إنشاء الوضع النقدي الكلي من الكشوفات الشهرية للمصارف وبنك الجزائر (بما في ذلك الودائع إلى الخزنة ولحساب CCP) يتميز خلال 2015، نسبة نمو تقارب الصفر في عرض النقود M2 (0.13%) بعد أن استقرت في النصف الأول من نفس العام (0.13- %) هذا يتناقض مع الوتيرة القوية للتوسع النقدي في 2014 (14.62%) و 2013 (8.41%) استقرار السيولة النقدية وشبه السيولة القائمة في عام 2015 يرتبط بشكل أساسي بانخفاض في الودائع تحت الطلب في البنوك (12.38- %) تقلص أكثر وضوحا للودائع في قطاع النفط والغاز في عام 2015 (41.09- %) بوتيرة أكثر وضوحا في الفصل الثاني ويؤكد حدة تأثير انخفاض أسعار النفط والغاز على الوضع المالي لشركة المحروقات الوطنية .

المطلب الثالث: الاتجاهات المالية والنقدية للفترة 2016-2018

الفرع الأول: الاتجاهات المالية والنقدية في النصف الثاني من عام 2016

أولاً: المالية العامة

بالنظر إلى اعتمادها القوي على الضريبة البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول، ترجم الانخفاض في الإيرادات الضريبية على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات.

بالفعل بلغت إيرادات الخزينة البترولية 2273.5 مليار دينار في 2015 مقابل 3388.4 مليار دينار خلال 2014 في ظل ارتفاع النفقات العمومية، التي انتقلت من 6995.7 مليار دينار في 2014 إلى 7656.3 مليار دينار في 2015 أي بارتفاع بنسبة (9.4%).

عند نهاية شهر سبتمبر 2016، بلغت النفقات العمومية 5494.5 مليار دينار ، تقريبا نفس المستوى المسجل في التسع أشهر السابقة، خلال نفس الفترة من 2016 واصلت الضرائب البترولية انخفاضها، حيث بلغت 1314 مليار دينار مقابل 1934.1 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2015 من جهة، عرف قائم صندوق ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة 2016، حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني، أي 740 مليار دينار، اعتبارا من نهاية شهر فيفري.

ثانيا - الوضعية النقدية

تميزت الوضعية النقدية المجمعة بتوسع جد ضعيف للكتلة النقدية M2 في نهاية 2015 (0.13%) ونمو جد بسيط لهذا المجمع خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2016 (2.52%) في تعارض كلي مع الفترة الممتدة من 2010-2014، أين بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية M2 (13.2%).

وقد بين تحليل الوضعية النقدية أهم تطورات الآتية والعاكسة لأثر الصدمة الخارجية:

- انخفاض معتبر في الودائع تحت الطلب، خارج الودائع لدى المركز الصكوك البريدية والخزينة بحيث عرفت نموا ضعيفا جدا خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2016 مما يعكس تقلصا قويا جدا في ودائع قطاع المحروقات، ارتفاع في الحصة النسبية للنقد الورقية خارج المصارف ضعف الكتلة النقدية حيث بلغت (32.3%) في الأشهر الأخيرة لـ 2016؛

- انخفاض صافي الموجودات الخارجية حيث بلغت (12.94%) خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2016؛

- تدني الوضعية المالية للمصارف الدولية تجاه النظام المصرفي.

الفرع الثاني: الاتجاهات المالية والنقدية في الجزائر للنصف الثاني من عام 2017 **أولا- المالية العامة**

ارتفاع عائدات المحروقات (288.6 مليار دينار) خلال العشر أشهر الأولى من عام 2017 مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، رفع إجمالي الإيرادات الميزانية إلى 5133.4 مليار دينار في أكتوبر 2017 مقابل 42.89.9 مليار دينار في أكتوبر 2016 (20.7%) مصحوبا باستقرار نسبي للإنفاق العام 82 مليار دينار وبلغت الزيادة في الإيرادات 6140.3 مليار دينار إجمالي الميزانية أدى إلى انخفاض في عجز الميزانية إلى مبلغ 1006.9 مليار دينار ، (1164.7 مليار دينار لرصيد الخزينة العامة) في أكتوبر 2017 مقابل عجز قدره 1768.4 مليار دينار حتى أكتوبر 2016 (1843.2 مليار للرصيد الكلي للخزينة).

بلغ عجز ميزانية 2016، (2245.2) مليار دولار أي، (13.45%) من الناتج المحلي الإجمالي ، على الرغم من دفع بنك الجزائر 610 مليار دولار.

في سباق النمو غير التقليدي شرع بنك الجزائر في الشراء المباشر لسندات الخزينة بمبلغ 2485 مليار دينار منها 300 مليار دينار تحت المادة 53 للأمر 11-03 و 2185

مليار دينار تحت نص المادة 45 مكرر من نفس المرسوم، في هذا المبلغ الأخير 570 مليار دينار كانت مخصصة لتغطية احتياجات التمويل للخرينة لسنة 2017 و 1615 مليار دينار لتمويل الدين العام الداخلي وصندوق الاستثمار القومي.

ثانيا - الوضع النقدي

بعد الركود الذي حدث في 2015-2016، عرض النقود M2 نسبة (4.27%) في النصف الأول من عام 2017 وبنسبة (3.83%) في النصف الثاني من (8.27%) لكامل عام 2017، كانت الزيادة في M2 في عام 2017 أقل (4.88%) هذه الزيادة في إجمالي السيولة النقدية وشبه النقدية مدفوعة بشكل رئيس بالودائع تحت الطلب لدى البنوك التي لديها ارتفاع في نسبة (20.1%) في عام 2017 مقابل (6.8%) للودائع لأجل و (4.9%) للعملة المتداولة، ومع ذلك فإن الزيادة القوية للودائع تحت الطلب في البنوك نتيجة لما يقرب من (65%) من ودائع شركة المحروقات الوطنية التي استفادت من سداد جزء من متطلباتها على الخزينة (452 مليار دينار، أدت هذه التغيرات إلى تغيرات طفيفة في تكوين الودائع لدى البنوك بحيث تمثلت حصة الودائع تحت الطلب (48.8%) من جميع الودائع لأجل (باستثناء الودائع الأمنية)، في نهاية ديسمبر 2017 مقارنة ب (46.3%) في النصف الأول من جوان 2017 و (45.8%) في نهاية ديسمبر 2016 أما بالنسبة لحصة النقود الورقية في الكتلة النقدية M2، فقد انخفضت إلى (31.5%) في نهاية عام 2017 مقابل (32.4%) في جوان وحتى نهاية (33.1%) في سبتمبر، (الودائع باستثناء الودائع المضمونة) مقابل (5.75%) في النصف الثاني من عام 2017.

الودائع وأسهم القطاع الاقتصادي العام والقطاع الخاص ودائع الأسر المقيدة لدى البنوك (3792.8 مليار دينار) هي قريبة نسبيا، على التوالي (42.1%) و (44.1%) من ناحية أخرى، ودائع لأجل البنوك (4407.4 مليار دينار)، يمثل القطاع الخاص والأسر ما يقرب من أربعة أضعاف من قطاع الاقتصاد العام (3447.2 مليار دينار مقابل 8620 مليار دينار).

ثالثا - عرض النقود M2

فيم يتعلق بالعجز في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وفي سياق انخفاض الحاد في قيمة الدولار مقابل اليورو وانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار انخفاض صافي الخارج (احتياطات النقد الأجنبي بالدينار) بمقدار (10.86%) في عام 2017 ارتفع صافي الائتمان الممنوح للحكومة بنسبة (74.95%) من 2682.2 مليار دينار نهاية ديسمبر 2017، بسبب الزيادة في صافي الذمم المدينة لبنك الجزائر على الخزينة التي ارتفعت من 870.1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 و FRR والحساب الجاري للخزينة إلى 1964.4 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017.

استخدام عدة بنوك لإعادة التمويل مع البنك الجزائري عمليات إعادة الخصم من الربع الأخير من 2016 آنذاك عمليات السوق المفتوحة حقق السيولة من مارس 2017 سمحت باستمرار نمو القروض للإقتصاد بمعدل (12.2%) في عام 2017 مقارنة بـ (8.7%) في عام 2016 بناء على البيانات المصرفية الشهرية، القروض الممنوحة لـ القطاع الاقتصادي العام، عمليات إعادة شراء الديون المتعثرة المخصومة، لديها زيادة معتدلة أكثر من القروض المقدمة إلى القطاع الخاص (الشركات والأسر المعيشية) في عام 2017.

ارتفاع حصة القروض الممنوحة للقطاع العام من ما يقرب من (49.97%) في نهاية عام 2016 إلى (48.55%) في نهاية عام 2017. القروض الممنوحة للأسر، وخاصة قروض الرهن العقاري، بلغت 656.9 مليار دينار نهاية عام 2017 مقابل 536.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، بزيادة قدرها (22.4%) مقارنة بـ (15.4%) في نهاية عام 2016.

التغيرات في هيكل القروض حسب تاريخ الاستحقاق، وإعادة شراء الديون، يشير دائما إلى غلبة القروض طويلة الأجل، بشكل رئيسي القروض الممنوحة للمؤسسات العامة وبذلك ارتفعت حصة القروض قصيرة الأجل من (24.2%) في نهاية عام 2016 إلى

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

(25.9%) في نهاية ديسمبر 2019، وانخفضت القروض متوسطة الأجل بمقدار (52.9%) في نهاية 2016.

حسب الاستحقاق والقطاع القانوني، يشير تطور القروض في عام 2017 أن البنوك الخاصة تضع (13.2%) من إجمالي القروض ولكن إذا كانت حصصهم في القروض قصيرة الأجل مرتفعة نسبيا (31.1%).

ارتفعت نسبة القروض المصرفية والودائع المحصلة بالدينار من (69.5%) نهاية 2013 عند (79.1%) في نهاية 2015 ثم عند (87.1%) في نهاية 2016 ليستقر عند (86.9%) في نهاية 2017، مما يعكس انخفاض في الموارد التي تم جمعها بواسطة البنوك مقارنة بالقروض الموزعة والمرتبطة بانخفاض السيولة المصرفية.

الفرع الثالث: الاتجاهات المالية والنقدية في الجزائر للنصف الثاني من عام 2018

أولا-المالية العامة

في سياق انخفاض حجم الصادرات الهيدروكربونية، فإن هذا أدى إلى ارتفاع متوسط سعر النفط في 2018، بلغت الإيرادات الضريبية من المحروقات 2755.2 مليار مقابل 21770 مليار دينار في عام 2017، هذه الزيادة في النفط في سياق الاستقرار الفعلي للعائدات غير الهيدروكربونية ورفع إجمالي إيرادات الموازنة إلى 6619.5 مليار دينار مقابل 6047.9 مليار دينار في عام 2017.

بلغت أرباح بنك الجزائر 1000 مليار دينار مقابل 919.8 مليار في 2017، ارتفعت النفقات الرأسمالية التي ارتفعت من 2631.5 مليار دينار إلى 30780 مليار دينار ليرتفع إجمالي الإنفاق إلى 7842.6 مليار دينار في 2018 مقابل 7389.3 مليار دينار في عام 2017 بزيادة قدرها (6.1%) ومع ذلك فإن الزيادة في إجمالي الإيرادات مقارنة بإجمالي الإنفاق أدى إلى انخفاض في عجز الميزانية التي من 1234.8 مليار دينار في عام 2017 إلى 11068 مليار دينار في 2018 إلى جانب عمليات الخزنة (صافي القروض ورصيد الخزينة المقرر تمويله 1647.0 مليار دينار من المفيد ملاحظة أن الزيادة في إجمالي

نفقات الميزانية مرتبطة بالكامل إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي، ومع ذلك من أصل 3070.0 مليار دينار إنفاق على التجهيزات 528.6 مليار نسبة (17.2%) للإنفاق على العمليات الرأسمالية (تخصيص حسابات الاعتماد خاصة، إعانات سعر الفائدة، تسوية المتطلبات على الدولة ومساهمة من ميزانية الدولة لصالح CNAS).

ثانيا - الوضع النقدي

خلال النصف الثاني من عام 2018، زاد المعروض النقدي M2 بمقدار (4.08%) مقابل (6.82%) في النصف الأول لكامل عام 2018. ارتفعت نسبة (11.18%) مقابل (8.38%) في 2017، باستثناء الودائع والعملات الأجنبية والودائع من قطاع النفط والغاز وارتفعت بنسبة (7.97%) الودائع من قطاع المحروقات بنسبة (7.79%) الودائع من قطاع المحروقات بنسبة (58.95%) ليصل إلى 1575.2 مليار مقابل 9910 مليار نهاية عام 2017 والعملات الأجنبية الموجودة بنسبة (19.70%) الارتفاع الحاد في الودائع الهيدروكربونات مرتبطة بسداد الخزانة لجزء منها ديون شركة المحروقات الوطنية (452 مليار دينار) هذه الزيادة في إجمالي السيولة النقدية وشبه النقدية لدينا المزيد من الودائع تحت الطلب في البنوك والتي زادت بنسبة (19.36%) (بما في ذلك وديعة 452 مليار دينار للشركة الوطنية للمحروقات في بنك الجزائر) من الودائع لأجل (9.97%) الزيادة في ودائع الخزينة وCCP والتي هي المبالغ الفائضة أقل بكثير من الودائع في البنوك (14.12%) و(11.50%) على التوالي، أما التداول الائتماني فقد انخفض معدل النمو إلى (4.3%) في 2018، (4.9%) في 2017 مقابل (14.2%) في 2014، و(9.5%) في 2016 أدت هذه التغيرات في مكونات العرض النقدي M2 إلى انخفاض طفيف في حصة النقود الورقية M2 من (31.5%) في عام 2017 إلى (29.5%) في عام 2018 بسبب الزيادة الحادة في مكونات ودائع M2 من الهيئات العامة الغير مرتبط بالتمويل التقليدي.

وزيادة في حصة الودائع تحت الطلب في إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في البنوك والتي ارتفعت من (48.9%) في نهاية 2018.

ثالثا: الأطراف المقابلة لعرض النقود

في سياق الانخفاض الطفيف في سعر الصرف، في المتوسط شهريا لليورو مقابل الدولار بين ديسمبر 2017 وديسمبر 2018 (3.8%) والدينار مقابل الدولار (2.77%) وبصدد عجز ميزان المدفوعات، صافي الأصول الجنبية لاحتياطات أسعار الصرف بالدينار (بنسبة 15.5%) في 2018 من 11227.4 مليار دينار في ديسمبر 2017 إلى 9482.8 مليار دينار نهاية ديسمبر 2018.

ارتفع صافي الائتمان الممنوح للحكومة بنسبة (35.75%) من 4691.9 مليار دينار نهاية ديسمبر 2017 إلى 6369.2 مليار دينار نهاية ديسمبر 2018 نتيجة الزيادة في صافي الذمم المدينة من بنك الجزائر على الخزينة الذي أنفذ من 1967.4 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 إلى 3857.8 مليار دينار نهاية ديسمبر 2018 في . إن التمويل غير التقليدي المعلق للخزانة بلغت قيمته ببنك الجزائر نهاية ديسمبر 2018 (5556.2) مليار دينار في زيادة قدرها 3371.2 مليار دينار مقارنة بشهر ديسمبر 2017.

التمويل غير التقليدي لعام 2018 انهار بمعدل 900 مليار دينار لتمويل عجز الموازنة 1052 مليار دينار لتمويل الدين الداخلي 1419.2 مليار دينار لتمويل الاستثمار (FNI و AADL) يأتي هذا التمويل الغير التقليدي بعد تقديم المادة 45 مكرر (القانون 17-10 المؤرخ أكتوبر 2017 المكمل للمرسوم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003) الذي ينص على أن بنك الجزائر يتحرك في الشراء المباشر من الخزينة، الأوراق المالية التي تصدرها (...) لمختلف احتياجات تمويل السياسات التي بدأتها السلطات العامة، هذه المشتريات لا تندرج الأوراق المالية العامة المباشرة من قبل بنك الجزائر بأي حال من الأحوال ضمن السياسات النقدية مهمتها من ناحية أخرى المشتريات أو المبيعات من الأوراق المالية

الحكومية في السوق الثانوية لأغراض إدارة التسوية المصرفية هي أدى أدوات السياسة النقدية.

واصل النمو في عام 2018 بمعدل (13.77%) للوصول إليه 10103.0 مليار دينار وهي زيادة قريبة جدا مما لوحظ في 2017 (12.27%).

تحليل هيكل القروض حسب القطاع القانوني، إعادة شراء الديون حسم، يبين أن نصيب القروض للقطاع العام ارتفع النمو الاقتصادي من قرابة (48.6%) في نهاية ديسمبر 2017 إلى (50.4%) في نهاية ديسمبر 2018، وارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من (51.4%) إلى (48.6%) منها (7.8%) للأسر.

شهدت السيولة المصرفية استقرارا نسبيا بعد إطلاق عمليات السوق المفتوحة ضخ السيولة من مارس 2017 ثم تنمو بقوة من نوفمبر 2017 بعد تنفيذ التمويل لا تقليدي، وبلغ 1380.6 مليار دينار نهاية 2017 أي كان معدل النمو بنسبة (68.2%) نسبيا مقارنة بمستواه في 2016.

زيادة السيولة المصرفية المرتبطة بالمشتريات المباشرة للأوراق المالية من الخزينة (تمويل غير تقليدي، لتصل قيمتها إلى 3371.2 مليار دينار في 2018، قام بها بنك الجزائر لمنع أي ارتفاع في التضخم، لاستئناف عمليات السوق المفتوحة لامتناس سيولة آجال استحقاق مختلفة (24 ساعة، أسبوع واحد وشهر واحد في جانفي 2018)

ولزيادة معدل متطلبات الاحتياطي مرتين: من (4%) إلى (8%) 15 جانفي، ثم إلى (10%) في جوان 2018، جعل من السلوك للسياسة النقدية الممكن الحفاظ على المعدلات وبالتالي استمرار تثبيت أسعار الفائدة في سوق السياسة النقدية بين البنوك بشأن سعر الفائدة الرئيسي (سعر المعاملة فتح السوق في سبعة أيام)مدعومة بالتوقعات الأسبوعية لإدارة السيولة المصرفية التي تسمح لك بتحديد الكميات المناسبة للامتصاص (أو الحقن).

المطلب الرابع: تقييم الاتجاهات المالية والنقدية في الجزائر (2010-2018)

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مسار توجه السياسة المالية والنقدية خلال الفترة (2010-2018) من خلال تتبع تطور حجم الكتلة النقدية ومقابلاتها ودور السياستين في تطورها خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم(06): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	النقد الاثتمانية	ودائع تحت الطلب	النقد M1	الكتلة النقدية M2	سيولة الاقتصاد
2010	2098.6	3539.9	5638.5	8162.8	67.74
2011	2571.5	4570.2	7141.7	9929.2	67.83
2012	2952.3	4729.1	7681.86	11015.1	71.75
2013	3204.0	5045.8	8249.8	1194.5	71.59
2014	3656.8	5936.7	9593.5	13673.2	71.33
2015	-	-	9418.6	13738	-
2016	-	-	9407.0	13816.3	-
2017	-	-	10266.1	14974.6	-
2018	-	-	10717.4	15638.3	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الكتلة النقدية تتزايد من سنة 2010 حتى 2014 وذلك نتيجة تحسن الوضع الخارجي وارتفاع صافي الأصول الأجنبية بـ (31.15%) من سنة 2010 إلى 2014 وكذلك مع تزامن انطلاق المخطط التكميلي (2010-2014). أما من خلال ملاحظة الجدول لسنتي 2015-2016 نلاحظ أن هناك انخفاض في الكتلة النقدية وذلك راجع لتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية ثم ليعود يرتفع حجم الكتلة النقدية من جديد ليصل إلى 15638.3 مليار دينار سنة 2018.

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

أما فيما يتعلق بسيولة الاقتصاد من خلال الجدول فهي في ارتفاع وهذا يدل على الاستعمال المفرط للنقد في العمليات الاقتصادية وذلك بسبب تمويل الحكومة للمشاريع الاقتصادية ضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة.

أما الجدول الثاني يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الجدول رقم (07): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال (2010-2018)

السنوات	صافي الأموال الخارجية	قروض للدولة	قروض للإقتصاد
2010	11997.0	-3510.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3726.6
2012	14940.0	-3116.3	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	15734.9	-2024.5	6499.4
2015	15375.4	567.5	7277.2
2016	12596.0	2682.2	7909.9
2017	11227.4	4691.9	8880.0
2018	10817.2	5751.8	9042.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة لتغيرات أسعار المحروقات لأن هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف، بحيث انتقلت من 11997.0 مليار دينار سنة 2010 إلى 15734.9 سنة 2014، ومع بداية عام 2015 نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في صافي الأصول الخارجية لتصل سنة 2018 إلى 10817.2 مليار دينار مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 15734.9 مليار دينار ، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية في منتصف عام 2014.

الفصل الثاني: توجهات السياستين المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018

وشهدت قروض الدول تناقصا كبيرا من سنة 2010 إلى 2014 شبه منعدم حتى بداية سنة 2015 حيث عرفت تحسنا بحيث بلغت 5751.8 مليار دينار سنة 2018. ونلاحظ أن القروض المقدمة للاقتصاد عرفت نموا معتبرا حيث انتقلت من 3268.1 مليار دينار سنة 2010 إلى 3726.5 مليار دينار سنة 2011 ثم 6499.4 مليار دينار سنة 2014 وهذا يعود لتمويل البرنامج الخماسي (2010-2014) ووصلت 9042.4 مليار دينار سنة 2018.



الخاتمة العامة



• نتائج اختبار الفرضيات:

لقد اجتاح الفكر الاقتصادي عشر عقود ملئ بعواصف الأزمات الاقتصادية، كان لهبؤها الأثر البارز على اختيار الأدوات والتوجهات الأنجع لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. هذه الدراسة المتخصصة في البحث عن توجهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر، ضمن مساحة زمنية تشمل السنوات من 2008 إلى 2018، قد أثمرت جملة من النتائج منها ما هو مرتبط بالجزء النظري ومنها ما هو متعلق بالجزء التطبيقي، كما قدمت اختباراً للفرضيات المعدة مسبقاً، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، ليشرع أخيراً في الإشارة إلى مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها رأب ما صدأ واختل ضمن النتائج المعروضة سابقاً.

1- نتائج الدراسة

أ- نتائج الجانب النظري

- مر الجانب النظري على العديد من النتائج التي سيتم سردها كالتالي:
- شهدت السياسة المالية والنقدية باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين، حيث أصبحت كل سياسة كل سياسة تساهم وبشكل كبير في رسم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وتختلف طبيعة وأهداف السياستين من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف ظروفها الاقتصادية؛
 - ضرورة التنسيق بين المالية والنقدية في مختلف الدول مهما تباينت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية لغاية إدراك أهداف كل منها، ومن ثم تقادي رقلة إحداها للأخرى عند سعيهما لبلوغ هذه الأهداف؛
 - تعتبر التقلبات الدولية من أهم مظاهر النشاط الاقتصادي مما يتطلب البحث دائماً عن حالة التوازن الذي لا يتحقق إلا بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي لعوامل الإنتاج وهو ما يعكس الاستقرار الاقتصادي؛
 - تعتبر كل من السياسة المالية والنقدية الأكثر فعالية لمواجهة الاختلالات والأزمات الاقتصادية بالنظر إلى ما تمتلكه من أدوات فعالة ومرنة.

ب- نتائج الجانب التطبيقي:

- يعد إصلاح السياسة المالية والنقدية أحد المحاور الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وكان قانون النقد والقرض 90-10 نقطة البداية، لتعرف بعدها الجزائر سياسة مالية ونقدية واضحة المعالم؛
- ارتباط الاقتصاد بأسعار النفط يجعله يتأثر بالأحداث التي تحدث على مستواه.
- السياسة النقدية في الجزائر، حاولت قدر الإمكان السيطرة على معدلات التضخم خاصة فترة 2010-2014؛
- هناك اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بعد سنة 2014 نتيجة عدم استقرار أسعار المحروقات من جهة وعدم التحكم في إدارة السياسة النقدية نتيجة الإصدار المفرط وغير المبرر للنقود في الجزائر.

2- اختيار الفرضيات

الفرضية الأولى: يمكن تأكيد هذه الفرضية ذلك أن السياستين المالية والنقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية المستعملة لتحقيق أهدافها ويعود ذلك لتعدد أدوات كل منها بمختلف العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، وجود أهمية شديدة للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية (من بينها الجزائر) بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منها وعدم إعاقة إحداها في الوصول إلى هذه الأهداف، وأن عدم وجود تنسيق له أثر سلبي في هذا المجال كما يؤثر أيضا على التوازن العام.

الفرضية الثانية: تتأكد هذه الفرضية لما للسياسة المالية والنقدية من تأثير على التوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل العرض والطلب، والجدير بالذكر أن نموذج (IS-LM) لم يستثني الدور الفعال للسياسة النقدية والمالية في الفرضيات التي قدمها هذا النموذج الاقتصادي، كما أن للسياسة المالية والنقدية عن طريق التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأدوات كل منها على مختلف مكونات النشاط الاقتصادي (استهلاك - استثمار، المستوى العام للأسعار).

الفرضية الثالثة: تتعلق هذه الفرضية حول الدراسة التطبيقية للإقتصاد الوطني الجزائري، حيث يمكن التأكد على صحة هذه الأخيرة، بالرغم من جدوى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، إثر تعرضه للعديد من الاختلالات واستعادة توازنه في بعض الجوانب خاصة على الصعيد الخارجي، أين تمكنت الجزائر من الجزء الأكبر من ديونها الخارجية، واستعادة توازن ميزان مدفوعاتها، بالإضافة إلى تحقيقها لاحتياجات ضخمة من العملة الصعبة، وبدرجة أقل التحكم في حجم السيولة النقدية إلا أن هذه المؤشرات الإيجابية ارتبطت بالارتفاع الكبير لأسعار المحروقات والذي عاشته الجزائر خلال السنوات القليلة والسياسات المالية والنقدية لازالت بعيدة كل البعد عن الدور الحقيقي المنوط بها وهو تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة ناهيك عن المعدلات المرتفعة للبطالة - كل هذا بالنظر إلى الاهتمام المتزايد الذي خصت به السلطات العمومية كلا السياستين عبر العديد من التشريعات والقوانين التي تصب كلها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وبالنظر لما تؤدي مثل هذه السياسات في بلدان العالم الأخرى.

3- الاقتراحات:

- بالنسبة للسياسة الاقتصادية يستوجب تفعيل الدور الحقيقي لهذه السياسة بمنحها أكثر استقلالية، وإدارة أدواتها بشكل حقيقي من خلال تفعيل السوق المالي وعدم جعلها مجرد أداة للإصدار النقدي المشجع على التضخم ومكافحة الأسباب الهيكلية لهذا الأخيرة؛
- بالنسبة للسياسة المالية يجب إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من كفاءة الطاقة الإنتاجية المتاحة وبالتالي توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي؛
- لا بد من تدعيم التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية من خلال إعادة النظر في استقلالية بنك الجزائر التي تبقى نسبية إذا ما قارناها بمعايير استقلالية البنوك المركزية العالمية، وتفعيل لجان التنسيق بين السياستين مما يجعل بنك الجزائر ووزارة المالية على قدم المساواة في اتخاذ القرارات النقدية والماضية ضمانا للاستقرار الاقتصادي؛

- تحفيز وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، عن طريق منح مزايا للمستثمرين المحليين والأجانب لتغطية الطلب الداخلي المتزايد للسلع والخدمات.

4- آفاق الدراسة

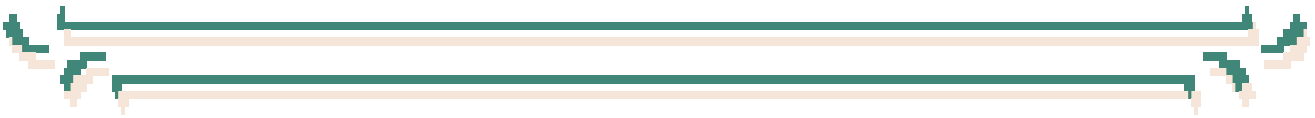
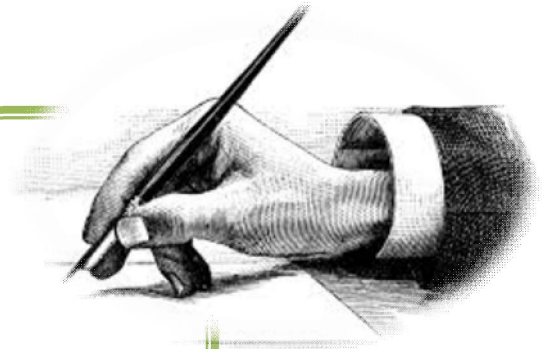
تناولنا في بحثنا هذا موضوع اتجاهات السياسة المالية والنقدية في الجزائر للفترة 2008-2018 دون التطرق بشكل معمق إلى أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، وبالنظر إلى الخلاصة التي آلت إليها الدراسة نرى أن هذا البحث يمكن أن يشمل بحوثاً أخرى، وفي هذا الإطار يمكن طر الإشكالية التالية:

ما مدى أثر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في صياغة سياسة اقتصادية متكاملة ؟

نعتقد أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين وذلك نتيجة لجوانب القصور في الموضوع، وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل، ومن أهمها:

- أثر التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في صياغة سياسة اقتصادية متكاملة؛
- دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- دور السياسات المالية والنقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية؛
- فعالية السياسة والنقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع



1. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. ¹بلعزوز بن علي، دليلك في الاقتصاد النقدي - البنكي - الدولي أسواق المالية - المالية العامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
4. حامد عبد المجيد وراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
5. حسين رحيم الاقتصاد المصرفي، مفاهيم، تحاليل، تقنيات، ذ1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.
6. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006.
7. خبابة عبد الله، أساسيات اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار الجامعة الجديدة - مسيلة - الجزائر، 2015.
8. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، ط1، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2013، ص 307.
9. دومينيك ستراوس، ترجمة شعبة اللغة العربية إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط6، الطبعة العربية، 2009.
10. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، ط1، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
11. سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، مصر، 2018.

12. سليمان بوفاس، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
13. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط2، دار الفكر ناشرون موزعون، عمان، 2014.
14. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، جامعة اليرموك، الأردن، 2000.
15. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
16. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
17. طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي البنكي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
18. عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2018.
19. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمعرفي، الجزء الثاني، إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية المقاربة الكمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
20. عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
21. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقديمية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
22. عبد المطلب عبد الحميد، سلسلة للدراسات الاقتصادية - السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي.

23. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
24. عدلية العلواني، الميسر في الاقتصاد النقدي، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
25. عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، ط1، جامعة حلوان-العراق، 2004.
26. علي عنان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط1، جامعة دمشق، سوريا، 2003.
27. علي كنعان، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
28. عمر صخري التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
29. عوف محمود الكفرولي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
30. غزة قناوي، أساسيات في النقود والبنوك، ط1، دار العلم للنشر والتوزيع بالغيوم، 2015.
31. فتي مايا، المالية وآثارها على نظام الصرف، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
32. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
33. لماسي محمد الأمين، دراسة وتحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2000)، باستخدام طرق التحليل العالمي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002.
34. محمد خير العكام، المالية العامة 1، ط1، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2017، ص235.

35. محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.
36. محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 256.
37. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
38. محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
39. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، ط1، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
40. نجلاء محمد يكر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، أكاديمية طبية، سوريا.
41. نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية- الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.
42. هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
43. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2000.
44. هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
45. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية " بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008"، ط1، دار وائل للنشر، فلسطين، 2015.

ثانياً - المقالات:

1. أبو شريف مصر، مفهوم النمو الاقتصادي ومقوماته، مجلة الوعي، العدد 176، 2001.
2. أحمد حسين تبالى، عثمان فلاح مهدي، العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المثلى ومؤشرات الاقتصاد المالي في الاقتصاد العراقي للفترة 2005-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 21، 2018.
3. أحمد منصور وآخرون، فعالية سياسة التوسع النقشفي في البرازيل خلال الفترة (1980-2017)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد الأول، 2020.
4. أسليمان محمد، بايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 03، أبريل 2015.
5. بلعجوز حسين، عبد الصمد سعودي، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط وتخفيض العملة في توجيه السياسة المالية لسنتي 2015 - 2016، مجلة رماح للبحوث والدراسات ، العدد 19، سبتمبر 2016.
6. بن البار أحمد، بن السيلن أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والمالية.
7. بنين بغداد، نصير أحمد، سياسة الموازنة العامة وتأثيراتها على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، حالة الجزائر، 2001-2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، 2015.
8. بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي-دراسة قياسية للفترة (2001-2010)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر 2014.

9. خلوط فوزية، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 07، جانفي 2017.
10. صاولي مراد وآخرون، أثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1975-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 103، المجلد 24، 2017.
11. ¹ عبد الكريم مسعودي وآخرون، أثر انهيار أسعار المحروقات على الإنفاق الحكومي بالجزائر-دراسة في السياسات البديلة، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، العدد 04، 2019.
12. لوصيف عمار، العايد لزهر، نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات-رؤية استشرافية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52، ديسمبر 2019.
13. مازن أحد صباح وآخرون، سياسة البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط 2014: العراق والجزائر حالتين دراستين، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد 01، 2019.
14. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2016، ص 209.
15. مراس محمد، دراسة أثر الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر " باستخدام نموذج التنبؤ والاستشراف VAR "، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 29، 2001، ص 232.
16. مظهر محمد صلاح قاسم، السياسة المالية والنقدية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2011.

17. نادية العقون، أسماء مخالفة، أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة(1986-2017)، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد01، ديسمبر2018.

18. ناصر بوجلال وآخرون، التوجهات المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد06، جوان 2019.

ثالثا- المذكرات والأطروحات

1. أسماء مغاليف، محددات التضخم في الجزائر مقارنة بدوال لاستهلاك ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2017.

2. أسماء ناويس، أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة(1990-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، 2014.

3. أكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، 2011.

4. بدر الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- حالة الجزائر(1990-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

5. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

6. ¹ بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج خيضر، باتنة، 2016.
7. بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تخطيط، جامعة الجزائر، 2007-2008.
8. حدادي عبد الغني، بن عبد الفاتح دحمان، آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة (2014-2017) على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 01، 2018.
9. حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر للفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2012.
10. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1994-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
11. ديش فاطمة الزهراء، دور السياسة النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية دراسة حالة - أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
12. رشيد بوعافية، السياسات الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر - دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر (3)، 2011.

13. زكرياء خلف الله، قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري -دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990- 2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالي وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2017-2018.
14. سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي- دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، مذكرة ماجيستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009.
15. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990- 2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016.
16. شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018.
17. الشيخ أحمد ولد الشيبان، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.
18. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال- وهران، تخصص: مالية دولية، 2014.
19. عصام لوشان، لخضر ديلمي، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، مذكرة ماجيستر غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.

20. عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
21. محمد الأمين وليد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية " حالة البنك المركزي الأوروبي (BCE) والأزمة المالية (2007-2008)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016.
22. ¹ محمد بوطوبة، إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات- دراسة حالة و.م.أ 2018 وحالة الجزائر 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
23. ¹ محمد كريم خروف، أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
24. مريم ماطي، البنك المركزي وأدوات السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
25. معظ الله أمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
26. نصر الدين أحمد، تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر (3)، 2014.

27. ¹يسعد عبد الرحمن، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية-دراسة حالة الجزائر(1990-2013)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

رابعاً - الملتقيات والمؤتمرات

1. فاطمة الزهراء خبازي، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " المربع السحري لكالدور " ، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث حول: اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة، الجزائر، في الفترة من 10-11 أكتوبر 2017.

خامساً - المحاضرات والدروس

- 2.
3. أحمد عبد العزيز الشرقاوي، برنامج المحاسبة المالية المدخل في الاقتصاد النقدي والمصرفي محاضرات لطلبة المستوى الثالث، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
4. برني لطيفة، مطبوعة في مقياس الاقتصاد الكلي السداسي الأول، محاضرات في العلوم الاقتصادية موجهة لطلبة السنة الثانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
5. بلعباس رابح، محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي مقدمة لطلبة الماستر 1، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014-2015.
6. سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مطبوعة محاضرات غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.
7. ضيف أحمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين محلولة ومقترحة، مطبوعة في العلوم الاقتصادية، موجهة لطلبة السنة الثانية كل الشعب، جامعة كلي محند أولحاج، البويرة، 2018.

8. طيبي حمزة، تحليل الاقتصاد الكلي، محاضرات لطلبة السنة الثانية جذع مشترك LMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2017.
9. عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي وأسواق المال، محاضرات لطلبة السنة الثانية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2017.
10. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، محاضرة مقدمة لطلبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز مختلف الجوانب النظرية لأهم السياسات الاقتصادية الكلية، والمتمثلتان في السياستين النقدية والمالية وذلك من خلال الإحاطة بالتعريف والأدوات وآليات عمل كل سياسة وكذا الوقوف على عملية التنسيق بينهما وإمكانية التعارض، كما هدفت الدراسة أيضا إلى معرفة الاجراءات التي سيرت السياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2008-2018 وانعكاسهما على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالنمو والتضخم والتشغيل.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن السياستين النقدية والمالية اتسمتا بالتوسع النقدي والمالي طيلة فترة الدراسة نتيجة وفرة الفوائض المالية لتحسن عائدات المحروقات من جهة والصرف على مشاريع البنية التحتية من جهة أخرى، وقد أدى ذلك إلى تسجيل انخفاض معدلات البطالة نسبيا وزيادة النمو الاقتصادي مع معدل مقبول للتضخم.

:Summary

The study aimed to highlight the various theoretical aspects of the most important macroeconomic policies, represented in the monetary and financial policies, by taking note of the definition, tools and mechanisms of action of each policy, as well as standing on the coordination process between them and the possibility of contradiction. The penalties for the period 2008-2018 and their reflection on various economic variables such as growth, inflation and employment

Through this study, we concluded that the monetary and fiscal policies were . characterized by monetary and financial expansion throughout the study period as a result of the abundance of financial surpluses due to the improvement in fuel revenues on the one hand and the spending on infrastructure projects on the other hand, and this resulted in a relatively low unemployment rate and an increase in economic growth with an acceptable .rate. To inflate